الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٣٧**

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/67/53 و A/67/53/Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): الاضافة إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان تشمل الدورة الحادية والعشرين للمجلس التي انعقدت في الفترة من ١٠ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهي متوفرة حاليا على الموقع الشبكي للمجلس باللغة الإنكليزية فقط. وسيجري توزيع الإضافة لتقرير المجلس بجميع اللغات ما أن يتم الفراغ من الترجمة، بوصفها الوثيقة A/67/53/Add.1.

وفيما يتصل بهذا البند، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر النظر في البند ٦٤ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، وذلك فقا للقرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعطي الكلمة لسعادة السيدة لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان.

السيدة دوبوي لاسير (رئيسة، مجلس حقوق الإنسان) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أيما تشريف أن أمثل أمام الجمعية اليوم لأقدم للمرة الثانية التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/67/53 و A/67/53/Corr.1). أود أيضا أن اهنئ الأعضاء المنتخبين في المجلس وأتمنى لهم النجاح في الاضطلاع بولايتهم.

إن عام ٢٠١٢ إيذان بمرور ست سنوات على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، والسنة الأولى منذ استعراض اساليب عمله (القرار A/HRC/16/21). ومنذ ذلك الحين، ما برح المجلس يتناول حالات حقوق الإنسان في أجزاء عديدة من العالم، ويهدف المجلس إلى التصدي للأسباب الجذرية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لانتهاكات حقوق الإنسان وإذكاء الوعي بها في سياق الأزمات العديدة المختلفة. وقد تم القيام بذلك من خلال البناء الناجح على التحالفات بين المناطق والرغبة الشديدة لدى الأعضاء في التصدي لتحديات حقوق الإنسان وتدهور الأحوال وتناول الحالات الطارئة بطريقة ومتسقة ومتماسكة ولا تتسم بالمواجهة.

وثمة مثال على ذلك النهج يمكن أن يجده المرء في حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية التي استأثرت بالكثير من اهتمام المجلس هذا العام. إذ عُقدت دورتان استثنائيتان، وأُجريت مناقشة طارئة واتخذت قرارات تتعلق بذلك في كل دورة عادية انعقدت في عام ٢٠١٢ (الوثائق: A/HRC/19/1 و A/HRC/19/22 و A/HRC/20/22 و A/HRC/21/26) في اعقاب الحوارات التفاعلية مع لجنة التحقيق الدولية. وفي آخر قرار اتخذه المجلس في الدورة الحادية والعشرين المعقودة في شهر أيلول/سبتمبر (A/HRC/21/26)، قرر المجلس تمديد ولاية لجنة التحقيق لتعزيز قدرتها. لذلك قمت بتعيين عضوين اضافيين في اللجنة، ولي وطيد الأمل في أن يحظى هذان التعيينان بدعم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز لجنة التحقيق، بما في ذلك من خلال نشر المزيد من الموظفين في الميدان.

اتخذ المجلس أيضا قرارات بشأن إريتريا، وبيلاروس، وماينمار، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجمهورية إيران الإسلامية، ومالي، وسري لانكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وليبيا، وكوت ديفوار، وكمبوديا، والسودان، وجنوب السودان، والصومال، واليمن. وبإنشاء ولاية المقرر الجديد لإريتريا، قرر المجلس إن ينقل لتلك الولاية المراسلات التي كان يجري النظر فيها بموجب الإجراءات السرية المتعلقة بالشكاوى. أود أن اشدد هنا على أن اساليب عمل اجراءات الشكاوى قد تحسنت مؤخرا وذلك بفضل التعاون الوثيق بين أفرقة العمل المعنية بشأن الرسائل والحالة.

ناقش المجلس أيضا، على سبيل المثال، حالة حقوق الإنسان التي طال أمدها في الاراضي الفلسطينية المحتلة بإنشاء لجنة تقصي حقائق دولية للتحقيق في الأثر الذي تحدثه المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وسوف ينظر المجلس في تقرير البعثة في دورته المقبلة التي ستعقد في آذار/مارس المقبل.

أود أن اشدد على التنفيذ الكامل للقرارات الأخرى الهامة التي تتوقف إلى حد كبير على توفر الموارد الاضافية والتي آمل أن تعتمدها الجمعية.

خلال الدورات العادية الثلاث السابقة، قام المجلس بإجراء ما مجموعه ١٦ مناقشة، من بين مناقشات أخرى، بشأن مواضيع من قبيل حرية التعبير على الانترنيت؛ والميل الجنسي والهوية الجنسية؛ والاعمال الانتقامية؛ وحالة الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو العيش مع الفيروس؛ وحقوق الأقليات، وحقوق الطفل وإقامة العدل؛ والرياضة، والمثل العليا الاولمبية؛ وتعزيز حماية حقوق الانسان في سياق متعدد الثقافات، بما في ذلك مكافحة كره الاجانب، والتمييز والتعصب؛ والمعالجات والجبر لضحايا العنف من النسا، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للإناث؛ بما في ذلك تمتع السكان الاصليين بالعدالة؛ والتعاون التقني في سياق الاستعراض الدولي العالمي.

جميع هذه اللجان تستفيد من خبرة ومنظور طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الدول والاوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ووسائط الاتصال الجماهيري، وهذه كلها أدت إلى مناقشات موضوعية وبناءة بشأن مواضيع تبعث في بعض الأحيان على التحدي أو يتعذر تناولها.

بالاضافة إلى ذلك، انعقدت في شهر شباط/فبراير اول جلسة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بتعميم مراعاة منظور

حقوق الانسان، وقد شارك فيها موظفون رفيعو المستوى في وكالات الامم المتحدة، وركزت على مجالات حقوق الانسان والتنمية والتعاون. ونأمل أن يسهم عقد هذا الاجتماع سنويا في تحسين إذكاء الوعي، والتآزرات والتعاون التقني بين مختلف ذوي المصالح المعنيين، وفي التصدي لتحديات حقوق الانسان ودراسة أثرها على جهود التنمية.

من المرجح أن يركز الفريق الرفيع المستوى المعني بإدماج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، الذي سيجتمع خلال دورة المجلس لشهر شباط/فبراير، على حقوق الإنسان وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم. كما يمكن أن يشكل اجتماع الفريق فرصة طيبة لتشجيع إدخال تحسينات على أسس تقييم ما يُحرَز من تقدم وما يتحقق من إنجازات وما يواجه إدماج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من تحديات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الحالية. ويمكن أيضا أن يسهم بمدخلات جيدة التوقيت لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام، وللحدث الخاص ذي الصلة الذي تزمع الجمعية العامة عقده العام القادم. ولذلك ستظل المسائل المتصلة بالحق في التنمية تتمتع بموقع بارز في أعمال المجلس.

فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، أنشأ المجلس ولايات جديدة، من بينها ولايتان قطريتان، هما ولايتا المقررين الخاصين لبيلاروس وإريتريا، وولاية موضوعية، هي ولاية الخبير المستقل المعني بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للولايات إلى ٤٨.

في عام ٢٠١٢، استمع المجلس لأول مرة إلى تقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات غبر – الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية.

يشكل العدد الكبير من الفرق، إلى جانب الحوارات التفاعلية والمناقشات العامة، محفلا للتفاكر المثمر والمركز حول مختلف التحديات التي تواجه حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي أن نتجنب تحميل برنامج عمل المجلس ما لا طاقة له به. في عام ٢٠١٢، اعتمد المجلس ما مجموعه ٩٩ من القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية. وكما ذُكر سابقا، فإن عدد المبادرات الأقاليمية ما انفك يتزايد، ما يؤكد قدرة المجلس على إجراء ما يلزم حيال المسائل الهامة في مجال حقوق الإنسان. من بين تلك المبادرات الأقاليمية الجديدة أذكر تحديدا مبادرة سلامة الصحفيين، ومبادرة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومبادرة مكافحة الفساد، ومبادرة حقوق الإنسان والبيئة. ويجري أيضا بهذه الطريقة معالجة عدد متزايد من المسائل الخاصة بكل بلد.

في العام الماضي، تناول المجلس مجموعة واسعة من مسائل حقوق الإنسان المتصلة بحرية التعبير والتجمع، وذلك بوسائل من بينها اعتماد العديد من القرارات في هذا المجال، تتعلق بجملة من الأمور من بينها سلامة الصحفيين، والاحتجاجات السلمية، وحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت. وناقش المجلس أيضا مسائل تتصل بالحق في التنمية، والفقر المدقع، والحق في الغذاء، والوفيات النفاسية، والتمتع بالحقوق الثقافية، فضلا عن حقوق الفئات الضعيفة مثل كبار السن.

اعتمدت العديد من القرارات بدون تصويت، مما يدل مرة أخرى على قدرة المجلس على الاتفاق على المسائل المتصلة بتوفير الحماية لمن هم في أشد الحاجة إليها. يتسم القرار ٨/١٩، المعتمد في آذار/مارس، بشأن حرية الدين والمعتقد، بأهمية خاصة، إذ يشدد على أن حرية الدين أو المعتقد وحرية

التعبير مترابطتان، وتعتمد إحداهما على الأخرى، وتعزز إحداهما الأخرى.

في حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة بناءة بشأن الخط الفاصل بين حرية التعبير والتحريض على الكراهية والعنف. جاءت تلك المناقشة في إطار متابعة القرار التاريخي لمجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦، المعتمد بتوافق الآراء في آذار/مارس ٢٠١١، والمعنون ”مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم“. في ذلك القرار، دعا المجلس جميع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز ثقافة وطنية للتسامح الديني والسلام والاحترام.

ينبغي الإشارة إلى أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ظل نشطا أيضا بشكل خاص في تلك المسألة، إذْ نظّم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية للخبراء عن التحريض على الكراهية الوطنية أو العنصرية أو الدينية، كما ينعكس ذلك في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المؤكد أن الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها حلقات العمل تلك ستساعد المجلس في إحراز تقدم في تلك المسألة الحساسة.

يزداد باستمرار عدد الشخصيات البارزة التي تخاطب المجلس خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة شباط/فبراير – آذار/مارس كل عام، مما يدل على الاهتمام المتعاظم بأعمال المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. يتضح ذلك أيضا من تزايد عدد ممثلي المجتمع المدني الذين يحضرون مداولات المجلس، فضلا عن الأنشطة الموازية التي تنظم على الهامش. بلغ متوسط عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة قرابة المائتين وعدد الأحداث الجانبية قرابة المائة في كل دورة. يجرى تطبيق الميزات الجديدة المتأتية عن نتائج استعراض مجلس حقوق الإنسان لتيسير المشاركة عن بعد، من خلال رسائل الفيديو، للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل لمبادئ باريس، والمنظمات غير الحكومية التي تعتمدها محليا منظمات غير حكومية لها مركز استشاري في المجلس الاجتماعي والاقتصادي، لكي يتسنى لها أن تسهم في عملنا.

تعتبر المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني وإسهاماتها أمرا أساسيا في عمل مجلس حقوق الإنسان، مما يجعل منه منتدى فريدا بين الهيئات الحكومية الدولية الأخرى في الأمم المتحدة. من الضروري، من أجل مصداقية المجلس، أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني من الإسهام في عمل المجلس وآلياته في بيئة حرة ومفتوحة وآمنة، تحمي حقوقهم وتعززها.

في ذلك السياق، يجب أن نأسى عميق الأسى على الزيادة في عدد حالات التخويف أو التهديدات المبلغ عنها، فضلا عن الاعتداءات البدنية، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة بحق الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس وآلياته. وتمشيا مع نتائج استعراض المجلس، أدنتُ شخصيا تدابير التخويف والانتقام في سياق اجتماعات المجلس والاستعراض الدوري الشامل أو على هامشها. أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الأعمال الانتقامية (A/HRC/21/18) وإرساله رسالة دعم واضح في ذلك الصدد عندما خاطب شخصيا المجلس في أيلول/سبتمبر، وكذلك خلال حلقة النقاش حول هذا الموضوع في نفس الدورة.

أود أن أشاطركم بضع ملاحظات عن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. كما تعلم الجمعية، فقد انتهت الدورة الأولى بقيام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل باستعراض الدول الأعضاء الـ ١٩٣، وكان ذلك إنجازا رائعا حققته آلية عالمية بحق. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل بالتأكيد أداة قيمة للحوار الوطني، والنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة. تضطلع الدورة الثانية، التي بدأت في أيار/مايو، حاليا

بدراسة تنفيذ التوصيات المقدمة في السنوات الأربع الماضية والتحديات الوطنية القائمة.

ستكون الدورة الثانية حاسمة لترسيخ الاستعراض الدوري الشامل بوصفه أداة مهمة للنهوض بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم بطريقة موضوعية وبناءة وغير تصادمية، وغير مسيسة. من الضروري ضمان المحافظة على الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدورة الأولى، خاصة التسجيل الكامل للتقارير التي تقدمها الوفود الرفيعة المستوى، وتلك سابقة هي الأولى من نوعها في منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أناشد جميع الدول الأعضاء دعمَ تلك الآلية العالمية القيمة، وضمان أن تظل شاملة خلال الدورة الثانية، تمشيا مع الأسس القانونية التي قامت عليها ومع روحها.

في ذلك الصدد، ساعد الكثير من المشاركين هنا اليوم في ضمان حضور الوفود التي القادمة من بلدان بعيدة عن جنيف وليس لديها فيها بعثة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى أيضا تمديد التعاون الثنائي والإقليمي لإعداد مختلف التقارير الوطنية. واتسم ذلك في بعض الحالات بصعوبة استثنائية، وأود أن أشكر بالتحديد تلك الوفود على جهدها.

وتواصلت جهود المجلس لدعم مشاركة أقل البلدان نموا من خلال إنشاء صندوق استئماني للمساعدة الفنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل المجلس، ويوفر هذا الصندوق التدريب وبناء القدرات، في جملة أمور.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى التحديات الهائلة التي تواجه مجلس حقوق الإنسان من حيث الموارد المطلوبة لمواصلة قيامه بأنشطته.

أولا، أود أن أحيط الجمعية علما بأنه جرى إنشاء فرقة عمل لمتابعة بعض القضايا المنبثقة عن عملية استعراض المجلس، ومنها الحاجة إلى تعزيز خدمات أمانة المجلس، وإتاحة الفرصة لذوي الإعاقة للوصول إلى أعمال المجلس للاطلاع عليها، واستخدام تكنولوجيا المعلومات. وفي حين أن معظم توصيات فرقة العمل لا تتطلب موارد إضافية لتنفيذها، أود أن أشدد، بصورة خاصة، على ضرورة تعزيز خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويمكن أن يتحقق ذلك في حدود الموارد المتاحة من خلال نقل الوظائف الشاغرة للمترجمين والمحررين من نيويورك إلى جنيف. وهذا أمر بالغ الأهمية من أجل توفير خدمات مؤتمرات كافية للاستعراض الدوري الشامل، الذي عانى من شح التمويل منذ بدايته في عام ٢٠٠٨.

وكما قلت في العام الماضي (انظر A/66/PV.49) لا توزع التقارير بكل اللغات الرسمية قبل النظر فيها. وهذه عقبة شديد لاجتماعات الأجهزة، كالفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي تعتمد على قدرة الدول للتشاور واستعراض الوثائق بشكل مسبق لكل دولة قيد الاستعراض.

وثمة توصيات أخرى لفرقة العمل يتطلب تنفيذها موارد إضافية. وهي تشمل، في جملة أمور، ضرورة ضمان تغطية اجتماعات المجلس بشكل مستدام من خلال موقع البث الشبكي للأمم المتحدة عن طريق تعزيز قدرة إدارة شؤون الإعلام في جنيف، إلى جانب تأمين الموارد من الميزانية العادية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لذلك الغرض. وحقيقة الأمر أن المكتب ظل يعتمد حتى الآن على التبرعات الطوعية لتقديم تلك الخدمة الأساسية للمجلس. وإذا أخذنا في الاعتبار أن المجلس لم تعد لديه أي موارد لإعداد المحاضر الموجزة، سيكون من المهم أن نتمكن، على الأقل، من تأمين الموارد من الميزانية العادية لموقع البث الشبكي webcast، حيث أنه يبقى سجل المحفوظات الرسمي الوحيد للمجلس وللاستعراض الدوري الشامل.

وإمكانية اطلاع ذوي الإعاقة على الوثائق البرلمانية أو الرسمية والوثائق الأساسية الأخرى من المجالات التي تحتاج إلى موارد.

أود الآن أن أتطرق إلى مسائل الميزنة الأخرى التي تتعلق بالمجلس. في العام المنصرم، جرى اعتماد ٢٩ قرارا ومقررا أو بيانا رئاسيا. والعدد المتزايد دوما من الإجراءات الخاصة والولايات الجديدة التي تحتاج إلى دعم و/أو تنفيذ من جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي تترتب عليه آثار هامة بالنسبة للموارد. وتشير التقديرات الأولية لمكتب المفوض السامي إلى أن متطلبات تدبير موارد جديدة لولايات مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ – وتشمل خدمات المؤتمرات – تربو على ١٢ مليون دولار.

واستجابة للولايات العاجلة التي أنشأها المجلس، قدم الأمين العام في العام الماضي اقتراحات للجمعية بشأن تمويل النفقات غير الاعتيادية وغير المتوقعة المترتبة على قرارات المجلس ومقرراته. مع ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية المعنية بالشؤون الإدارية والميزنة، باستخدام التدابير القائمة لمواجهة تلك النفقات غير المتوقعة وغير الاعتيادية غير المرتبطة بالسلام والأمن. وهذا يعني أن على الأمين العام، ومن ثم مجلس الأمن، تفسير سبب عدم استيعاب المتطلبات الإضافية بشكل فوري في إطار المصادر المتاحة والمعتمدة. مع ذلك، نأمل أن يظل بوسع المجلس أن يفي بواحدة من ولاياته الأساسية، أي الاستجابة في الوقت المناسب للأزمات الناشئة التي تواجهها حقوق الإنسان في العالم.

وبالرغم من إدراكي الكامل للحالة المالية الراهنة نتيجة للأزمة، أود أن أعول على تعاون ودعم جميع الدول الأعضاء في ضمان معالجة تلك القضايا، من خلال اللجنة الخامسة. بالنظر وبشكل إيجابي في أفضل الخيارات المتاحة بشأن كيفية تمويل الولايات الجديدة التي تنشأ عن قرارات المجلس ومقرراته، على ألا ننسى، في الوقت نفسه، احتياجات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، خصوصا إذا كنا نريد زيادة التعاون الفني إزاء تلك الأعداد المتزايدة من الطلبات الواردة من الميدان.

لقد توليت الرئاسة منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتنتهي فترة خدمتي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ولذلك، أود أن أؤكد التزامي بانتقال ناجح لرئاسة المجلس. وبالمثل، نأمل أن تستمر الجمعية العامة في تقديم دعمها الكامل والفعال لمجلس حقوق الإنسان خلال دورته السابعة، في عام ٢٠١٣.

وصباح هذا اليوم، وباسم خليفتي، دعوت رئيس الجمعية العامة لحضور افتتاح الدورة الثانية والعشرين لأعمال المجلس، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، والاحتفال في تلك المناسبة بالذكرى السنوية العشرين لإعلان فيينا وبرنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلدا عملية الاستقرار والانتساب، المرشحان المحتملان للانضمام، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة لورا دوبي لاسير، على عرض التقرير السنوي السابع لمجلس حقوق الإنسان (A/67/53) في الجمعية العامة. ونقدر هذه الفرصة السانحة لإجراء حوار تفاعلي مع رئيسة المجلس.

ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي مؤيد قوي لهذه الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق

الإنسان. والمجلس قد عزز قدرة الأمم المتحدة على ضمان تمتع جميع الأفراد بكل حقوق الأنسان. ونعلق أهمية كبيرة على مصداقية المجلس وفعاليته، وسنواصل بذل كل الجهود الممكنة لضمان تمكن المجلس من معالجة حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المنهجة والجسيمة، والاستجابة الفورية للحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك تحسين معايير حقوق الإنسان على مستوى العالم من خلال العمل المنهجي بشأن قضايا مواضيعية متنوعة.

وفي ضوء ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن رضاه إزاء احتفاظ المجلس بدوره الريادي في معالجة قضايا حقوق الإنسان. ونشير، بشكل خاص، إلى الاستجابة الفورية للمجلس إزاء الأزمة في الجمهورية العربية السورية والتي اكتست أهمية بالغة، بما في ذلك عقده عدة اجتماعات خاصة ومناقشة عاجلة، إلى جانب تمديد ولاية لجنة التحقيق وإنشاء ولاية لمقرر خاص، بمجرد استكمال ولاية اللجنة. كما برهن المجلس على التزامه بتوفير المساعدة الفنية وبناء القدرات لحكومات ليبيا واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وأفغانستان وكمبوديا وجنوب السودان للنهوض بحقوق الإنسان. والاتحاد الأوروبي يحدوه الأمل في أن يستمر المجلس في متابعة الحالات التي يمكن للمساعدة الفنية وبناء القدرات أن يكون لها أثر فيها، مع اتخاذ التدابير عند الاقتضاء.

إن العضوية في المجلس تترتب عليها مسؤوليات مهمة. وقرار الجمعية ٢٥١/٦٠ ينص على أن يحافظ الأعضاء الذين يجري انتخابهم للمجلس على أعلى المستويات في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ونناشد الجميع إيلاء الاهتمام التام لسجل حقوق الإنسان والتزامات الدول بحقوق الإنسان أثناء انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان وطوال فترة عضويتهم.

كما يولي الاتحاد الأوروبي أكبر أهمية للإجراءات الخاصة، وهي إحدى أهم وظائف المجلس. وبغية تمكين الإجراءات الخاصة من أداء دورها، من الضروري أن يكون المكلفون بالولايات قادرين بصورة مستقلة على التقييم ولفت انتباه المجلس إلى مسائل وحالات حقوق الإنسان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالولايات الجديدة المنشأة بشأن بيلاروس وإريتريا، نظرا لتدهور الحالة في ذاكين البلدين. ونرحب بتمديد ولايات المقررين الخاصين بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبورما/ميانمار وإيران، وبتجديد ولايات الخبراء المستقلين المعنيين بحالات حقوق الإنسان في كوت ديفوار والسودان والصومال وهايتي.

وتضطلع الإجراءات الخاصة المواضيعية بدور متميز على نحو مماثل، من خلال بحوثها والزيارات التي تقوم بها إلى بلدان محددة والإسهام القيم في تحسين الفهم لحقوق الإنسان المحددة والإسهام في تشجيع تحقيق معايير حقوق الإنسان. ومن ضمن العديد من الإجراءات الخاصة المواضيعية، يود الاتحاد الأوروبي أن يبرز الولاية الجديدة للمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار.

وتتسم بأهمية بالغة قدرة المكلفين بالولاية على القيام بالزيارات القطرية وإقامة اتصال مباشر مع الهياكل الحكومة ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، لا سيما المجتمع المدني. ونشعر بالأسف لرفض بعض الحكومات التعاون مع المكلفين بالولايات. وقدمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعوة دائمة للزيارة في إطار الإجراءات الخاصة، وهو يناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التصرف على هذا النحو والتعاون الفعال مع الإجراءات الخاصة.

وعلى مدى الأعوام، أسهم المجلس أيضا في زيادة تطوير وتفهم القواعد والمعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان. كما

أن المجلس مكلف برصد تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها. ولا يمكن للمجلس تحديد احتياجات الضحايا والمجالات المحتملة لبناء القدرات وتقديم المساعدة للدول إلا من خلال الرصد والإبلاغ الموضوعيين. ونشعر بالسرور لأن الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير بناء القدرات والتدابير الفنية لا تزال مجالات قوية لانخراط المجلس.

ويشكل الاستعراض الدوري الشامل آلية عالمية حقا للتعامل مع جميع حقوق الإنسان، وهي قابلة للتطبيق على جميع الدول الأعضاء بدون تمييز. فمشاركة جميع الدول في الدورة الأولى تحمد كثيرا للعملية. ونناشد جميع الدول ضمان استمرار المشاركة العالمية خلال الدورة الثانية أيضا. وفي نهاية المطاف، لا ترهن نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل بجودة التوصيات وحدها، بل أيضا بالالتزام بتنفيذها. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة دعم البلدان في تنفيذ توصياتها المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل.

كما يضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور هام باعتباره منتدى للحوار وتبادل أفضل الممارسات والتجارب بشأن مجموعة واسعة من المسائل المواضيعية لحقوق الإنسان وبالتالي للنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. ويود الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص إبراز التطورات الهامة التالية والترحيب بها.

أولا، شكل تمتع النساء بحقوق الإنسان موضوعا رئيسيا في مجلس حقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأدان المجلس بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات، وينبغي أن يواصل المجلس العمل لوضع التوصيات بشأن كيفية إنشاء وتعزيز الصلات والتآزر فيما بين آليات المجلس ومع غيرها من العمليات الحكومية الدولية. وفي ما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد النساء، دعا المجلس الدول إلى ضمان تمثيلهن التام ومشاركتهن الكاملة والمتساوية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا، اعتمد المجلس مبادئ توجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان باعتبارها أداة مفيدة للدول في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتخفيض حدة الفقر والقضاء عليه. ثالثا، واصل المجلس أعماله الهامة بشأن حقوق الطفل، بعقد حلقة نقاش سنوية استمرت يوما كاملا وكرست للمسألة المتعلقة بإقامة العدل واتخاذ قرار جامع بشأن حقوق الطفل، شارك في تقديمه الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. رابعا، تناول المجلس حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وهو مستمد من الحق في مستوى معيشي مناسب ومتصل بشكل لا ينفصم بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، باتخاذه قرارا بشأن المسألة المتعلقة بالتمويل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول المجلس أيضا حقوق الإنسان على الإنترنت وأكد مجددا على أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب حمايتها على الإنترنت، لا سيما حرية التعبير. ونعتقد أن هذه المسألة تستحق الرصد المستمر.

ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته لأعمال الانتقام والتخويف الموجهة ضد ممثلي المجتمع المدني المشاركين في مجلس حقوق الإنسان والمتعاونين مع آليات حقوق الإنسان ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وتقدم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إسهامات قيمة بشكل بالغ في أعمال المجلس. ولا بد من المحافظة على قدرتها على التفاعل مع المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالإسهام في أعمال مجلس حقوق الإنسان وبزيادة تعزيز دورة وبالإسهام في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان وبالتمسك بصورة منهجية بتنفيذ القواعد والمعايير

الدولية القائمة وضمانها وبتشجيع مراعاة جميع الدول لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نرحب بعودة الرئيسة دوبوي لاسير إلى نيويورك ونشكرها على تقريرها الشامل عن أعمال مجلس حقوق الإنسان (A/67/53) المقدم للجمعية العامة.

وفي العام الماضي، وطد المجلس أعماله بشكل إضافي، ومرة أخرى أبدى استعداده للتصدي للانتهاكات العاجلة والجسيمة لحقوق الإنسان. وأثبت المجلس، بصورة أفضل من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، أنه صوت مؤيدا للمساءلة على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتفق تماما مع ولايته.

ونرحب بالانخراط المستمر للمجلس في ما يتعلق بالحالة في سوريا ونشيد بلجنة التحقيق على أعمالها، لا سيما في جميع الأدلة التي يمكن استخدامها في الإجراءات القضائية لمساءلة المسؤولين عن ارتكاب أكثر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي.

وفضلا عن ذلك، نرحب بدعوة المجلس حكومة سري لانكا إلى الوفاء بالتعهدات القانونية ذات الصلة والالتزام ببدء إجراءات موثوقة ومستقلة لضمان تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة بين جميع أبناء سري لانكا بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في المرحلة النهائية للحرب الأهلية.

كما نشيد بالقرارات التي اتخذها المجلس بتوافق الآراء بشأن حالتي حقوق الإنسان في مالي وإريتريا. وللأسف، لم يتخذ المجلس إجراء عاجلا بالقدر المطلوب في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البحرين.

ونشيد بالأعمال التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العدالة الانتقالية. وبذلك يظهر المجلس قدرته على تناول مجالات الاهتمام الحالية للمجتمع الدولي بغية تعزيز الضمانات في تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما في حالات التغيير المجتمعية والسياسية الأساسية. ونعتقد أن على المجلس في تنفيذ ولايته أن يواصل الاسترشاد بالمبادئ المجسدة في إعلان فيينا وبرنامج العمل.

ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا من جديد دون قيد أو شرط الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويلزم الدول بالاحترام العام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها وحمايتها بالنسبة للكافة.

وإزاء هذه الخلفية، تابعنا بشيء من القلق المناقشة داخل المجلس بشأن القيم التقليدية للبشرية. ومع أننا ندرك أن نظر الدول في الظروف الخاصة عند الامتثال للالتزامات الدولية بحقوق الإنسان قد ينطوي على قيمة مضافة، فنحن مقتنعون أيضا بأنه لا يمكن التذرع بهذه الظروف لتغيير استحقاق أساسي لأي إنسان في الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة به – وهو استحقاق يستمد مباشرة من كرامته المتأصلة كإنسان. ونرجو أن يعير المجلس اهتماما لتلك المخاوف في مناقشاته بشأن هذه المسألة في المستقبل.

وقد أثبت مجلس حقوق الإنسان وجوده بوصفه الهيئة المركزية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالتصدي لجميع أبعاد المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع المعايير وتنفيذها والاستجابة لحالات الطوارئ. ويصادف هذا العام لحظة معينة في وجود المجلس إذ دخلت إحدى أدواته المركزية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان – الاستعراض الدوري الشامل – دورتها الثانية. وهو أيضا فترة تتسم بتحديات خاصة للاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن يبرهن الاستعراض الدوري الشامل خلال دورته الثانية، على صلاحيته من حيث النتائج والتحسينات الملموسة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وإحراز تقدم في تنفيذ التوصيات أمر ضروري لضمان شرعية الاستعراض الدوري الشامل بين الدول ودوائر المجتمع المدني. فينبغي أن تبذل الدول جهودا خاصة لبيان أن الاستعراض من قبل نظرائها يمكن أن يعود بالنفع بشكل مباشر على المواطنين من جميع أنحاء العالم دون تمييز. وترتكز شرعية الاستعراض الدوري الشامل على أنه تم استعراض جميع الدول بلا استثناء في إطار هذه العملية خلال الدورة الأولى. ويجب لذلك أن يمثل الحفاظ على الطابع العالمي للاستعراض الدوري الشامل أولوية قصوى لدى الدول، وخاصة من أعضاء المجلس، وكذلك لدى رئيس المجلس والجمعية العامة والأمين العام. وتتحمل الدول مسؤولية جماعية عن ضمان أن يظل الاستعراض الدوري الشامل حجر زاوية في هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويشكل رفض التعاون في إطار الاستعراض الدوري الشامل تحديا مباشرا للتطبيق الشامل والمتكافئ للاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان. ذلك أن الرفض يخاطر بإعادتنا إلى فهم تم اجتيازه، فهم عانت منه الهيئة السابقة على المجلس، وسادت فيه المصالح السياسية والانتقائية في كثير من الأحيان. ونرجو لذلك أن تستمر جميع الدول في احترام مبدأ تعددية الأطراف الشاملة والشفافة بالعودة إلى الخضوع للاستعراض الدوري الشامل.

وقد أتمت الجمعية العامة استعراض حالة مجلس حقوق الإنسان قبل ما لا يزيد إلا قليلا عن عام واحد. ولم تتم تلبية جميع التوقعات، ولكن يمكن ذكر عدد من الإنجازات الإيجابية. فيبدو أن القنوات القائمة لتمويل قرارات المجلس العاجلة والاستثنائية مفتوحة، من حيث المبدأ وإن لم يكن في جميع الأوقات، لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد سمح توافق الآراء على الحفاظ على العلاقة المؤسسية الحالية بين المفوض السامي والجمعية العامة والمجلس بالأخذ بنهج عملي للنهوض بتبادل المعلومات والتعاون ضمن النظام الموضوع.

وأخيرا، يبدو أن إعادة تنظيم دورة المجلس قد أفاد كلا من المجلس والجمعية العامة، في حين قد يلزم معالجة عدد من الآثار العملية. وعلى أقل تقدير، لقد أتاحت لنا إعادة التنظيم أن نرحب بالرئيسة الحالية للمجلس مرتين في نيويورك. ونتطلع إلى التواصل المثمر معها في اللجنة الثالثة بعد ظهر اليوم.

السيد الهاجري (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم أحد أهم البنود المدرجة على جدول أعمالها. وأود أن أشكر هنا مجلس حقوق الإنسان على التقرير المطروح أمامنا اليوم في الوثيقة (A/67/53)، الذي يلخص الدور الهام الذي يقوم به المجلس لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

إن وفد بلادي إذ يعرب عن بالغ امتنانه للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة على ما منحوه من ثقة في انتخاب دولة الكويت لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، فإننا نؤكد التزام دولة الكويت، من خلال عضويتها في هذا المجلس الهام، ببذل أصدق الجهود، وتسخير كافة الإمكانات لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها، ودعم أعمال مجلس حقوق الإنسان في مكافحة العنصرية والتعصب والتمييز، مقدرين كذلك ما تقوم به الدول الأعضاء من نشاطات ملموسة في هذا المجال.

إن رقي الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان. كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحثنا على النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على حرياته الأساسية، وهو أمر يتطلب منا جميعا أن نسعى ونتكاتف لتحقيقه، فالجانب الإنساني يجب أن يسمو على كافة الاختلافات، إذ لا جنس أو دين أو طائفة تمنع الإنسان من الحصول على كافة حقوقه.

وتؤكد دولة الكويت التزامها بمبادئ حقوق الإنسان. والدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢ يأتي متناغما مع قواعد وتنظيمات واتفاقيات حقوق الإنسان. فقد أصل الدستور تلك الحقوق، مثل الحق في الحياة وحرية الرأي والتعبير، فنصت المادة ٧ منه على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون، والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

كما نصت المادة ٢٩ من الدستور الكويتي على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

وتؤمن الكويت بدور مؤسسات المجتمع المدني وحرية الصحافة والرأي. وقد أصدرت عددا من القوانين ذات الصلة، كالقانونين ٢٠٠٦/٣ و ٢٠٠٧/٦١، المعنيين بتنظيم العمل الإعلامي المقروء والمرئي والمسموع، مما يكفل مناخا أكثر انفتاحا وديمقراطية، ويتعاطى بموجبه الإعلام في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الشأن العام الكويتي.

وإذ يشير الدستور الكويتي في المادة ٣١ منه إلى حماية الإنسان من التعذيب وسوء المعاملة والحط من الكرامة، فإن هذه الأجواء المليئة بالانفتاح والحريات كفيلة بخلق بيئة صحية مشجعة لتبادل الحوار وتجاذب الرؤى والأفكار على اختلاف مشاربها، كما تضمن المشاركة الشعبية في التعبير والتأثير في القرار السياسي في دولة الكويت، الأمر الذي يكفل لبلادي المزيد من الحصانة والاستقرار ويقودها إلى الازدهار والرقي والابتكار.

وتنص المادة ٣٥ من الدستور على أن حرية الدين والاعتقاد مطلقة، فلقد دعمت دولة الكويت الأنشطة والبرامج التي تعمل على نشر ثقافة التسامح والتفاهم عبر الحوار، ويسعدني في هذا السياق أن أشير إلى مبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بإنشاء المركز العالمي للوسطية، الذي احتضن عدة مؤتمرات دولية فكرية لدعم التصورات المطلوبة لمواجهة الفكر المتطرف، كما قامت الأجهزة الحكومية بإعداد برامج موجهة لكافة شرائح المجتمع بهدف السعي لدعم الفكر الوسطي المعتدل في المجتمع.

وتأكيدا للمبادئ الثابتة لسياسة الكويت الخارجية التي تؤكد على تعزيز الأمن والسلم الدوليين، ونبذ العنف، واحترام حقوق الإنسان، فإن بلادي تقدم العديد من المساعدات الانسانية من خلال المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، لكافة الشعوب ضمن سعيها لتعزيز حقوق الإنسان وكرامته، كما قامت بزيادة مساهماتها السنوية الطوعية الثابتة لمفوضية حقوق الإنسان دعما لجهودها وأداء مهامها الموكلة إليها من الدول الأعضاء.

ولا يفوتنا في هذا المجال، ونحن نناقش قضية حقوق الإنسان وضرورة احترام آدميته، إلا أن ندين وبشدة الممارسات والسياسات القمعية الإسرائيلية، والمستمرة في انتهاك أبسط حقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى أن يتحمل مسؤولياته لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، والكف عن سياساتها العدوانية التعسفية، وإلزامها باحترام القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

إن الكويت تؤمن إيمانا مطلقا بضرورة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، ولن تدخر من جانبها وسعا للدفاع عنها، وتؤكد ذلك من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية وهيئات الأمم المتحدة، وكذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بقضية حقوق الإنسان، مؤكدين على

ضرورة التعاون الصادق في هذا المجال للوصول إلى ما نصبو إليه جميعا والارتقاء بأمننا وشعوبنا.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان انطلاقا من الحاجة لمعالجة ازدواجية المعايير والمواجهة والتلاعب السياسي لسلفه، لجنة حقوق الإنسان. وعلينا أن نحول دون عودة المجلس إلى الممارسات الضارة التي ألحقت باللجنة الخزي. وكوبا ما فتئت تؤكد بوضوح رفضها فرض تلك الممارسات. ومع ذلك، يقلقنا التوجه الراهن للتمجيد في انتقائية المجلس، والكيل بمكيالين عند النظر في حالات حقوق الإنسان في حين ينبغي توجيه عمل المجلس بالتعاون والحوار المحترم.

وعليه، فإن الاستعراض الدوري الشامل يعتبر الآلية العالمية الوحيدة القائمة لإجراء تقييمات شاملة لأوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان. وهو العامل الرئيسي الذي يميز المجلس عن اللجنة. وقد رسخ الاستعراض الدوري الشامل نفسه كوسيلة للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، على أساس الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد واللاانتقائية.

وكوبا قد اشتركت بشكل مكثف في عملية إنشاء المجلس. وإلى جانب ذلك، كان بلدي مفاوضا ناجحا وفعالا في كل مرحلة من مراحل عملية الاستعراض التي يقوم بها المجلس، في إطار جهد لإتقان وترسيخ العمل الذي أنجزه خلال سنواته الخمس الأولى.

مع ذلك، وكما سمعنا، فإن ازدواجية المعايير قد وصمت عمل المجلس. فمن جهة، شدد كثير من البلدان على معالجة المواضيع التي يجري التلاعب بها حسب مصالحها الخاصة، مثل القرارات الخاصة بأقطار بعينها ولجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق، على الرغم من ارتفاع كلفة بعضها. ومن جهة أخرى، تعوق نفس هذه البلدان القرارات الي تقدمها البلدان النامية، متذرعة بالقيود على الميزانية وضرورة أن تتم الأعمال في حدود الموارد المتاحة. وهذا الفصام ظهر واضحا في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة التي يشملها التقرير المعروض علينا (A/67/53).

بالنسبة لكوبا، فما دام النظام السياسي والاقتصادي الدولي الإقصائي الجائر مستمرا، ينبغي للمجلس أن يواصل السعي من أجل نظام دولي ديمقراطي وعادل. وما دامت تفرض إجراءات قسرية أحادية وتستمر عمليات الحصار القاسية، كالحصار الذي تعاني منه كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما، ينبغي للمجلس أن يرفض تلك الممارسات وأن يطالب بإنهائها.

والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ينبغي أن تتوخى احترام مبادئ الموضوعية والحياد وأن تحترم مدونة قواعد السلوك التي اعتمدت خلال عملية البناء المؤسسي للمجلس. وعمل هيئات معاهدة حقوق الإنسان ينبغي أن يتبع مبادئ توجيهية مماثلة. ولا بد للمجلس أن يضمن عدم إرجاء استعادة الحق في التضامن الدولي، بغية مواجهة التحديات الجسيمة المتمثلة في الأزمات الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية الخطيرة، إلى جانب أزمتي الطاقة والتغذية، التي تعصف بالكوكب.

وفي مواجهة التوجه الذي أفلحت البلدان الأكثر تقدما في النمو في فرضه على مجلس حقوق الإنسان، تؤكد كوبا مجددا استعدادها للتعاون مع تلك الهيئة ومع آليات حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها العالمية وغير التمييزية. ونؤكد حرصنا على الانفتاح للحوار مع الدول كافة، على أساس الاحترام المتبادل والقبول بتساوي السيادة والاعتراف بحق جميع الشعوب في اختيار أنظمتها ومؤسساتها السياسية.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على تقريرها اليوم وعلى تفانيها المستمر في خدمة المجلس.

إن مجلس حقوق الإنسان مسؤول عن النهوض بالاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص. ونود أن نؤكد على أن المجلس قد أنشئ من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم التوصيات بهذا الشأن. والمجلس منذ إنشائه أرسى سجله باطراد وثبات في مجال الاستجابة النشطة لانتهاكات حقوق الإنسان.

وإننا نقدر، خصوصا، كون المجلس قد تصرف في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا أثناء دوراته العادية وكذلك خلال أربع دورات استثنائية. وتشمل هذه التصرفات إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة، والتحقيق الخاص في فظائع الحولة في إطار لجنة التحقيق هذه وتعزيز قدراتها. لقد كان قرارا عن بينة من جانب المجلس لاعتماد عدد من القرارات بشأن هذا الموضوع بغية توجيه رسائل قوية للحكومة السورية.

فضلا عن ذلك، وكدلالة على ما تحقق من تقدم، قدم إلى المجلس عدد من القرارات الخاصة بأقطار بعينها من جانب عدد من الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية، وبعد حصولها على دعم من أقاليم مختلفة، اتخذ عدد منها بتوافق الآراء. وحكومة اليابان تؤيد استخدام آلية المجلس تلك لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة لها.

والاستعراض الدوري الشامل آلية مبتكرة حقا في إطار المجلس، من شأنها أن تحسن أوضاع حقوق الإنسان بشكل فعال في الدول الأعضاء كافة من خلال إجراءات المتابعة الطوعية. والدورة الثانية للاستعراضات بدأت هذا العام. ومن المهم أن نولي الاهتمام لتنفيذ التوصيات التي قبلتها كل دولة من الدول الأعضاء في الدورة الأولى. وقد تم الاستعراض الثاني الخاص باليابان في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، واعتمد مشروع تقرير الفريق العامل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وستدرس اليابان بجدية توصيات الدول الأعضاء، وسيعلن عن ردنا في الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان. والإجراءات الخاصة تكمل الاستعراض الدوري الشامل بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يتعين أن تصدر كل دولة عضو دعوة دائمة للإجراءات الخاصة تلك.

ونحن نقدر مبادرة المفوض السامي لحقوق الإنسان الرامية لتعزيز نظام هيئة المعاهدة الخاصة بحقوق الإنسان، ونرحب أيضا بنشر تقريرها بشأن هذا الموضوع. واليابان تولي أهمية كبيرة لتحسين فعالية أساليب عمل هيئات المعاهدات كيما تحقق أقصى استفادة من مواردها المحدودة وتنفذ ولاياتها بفعالية حسبما هو محدد في تلك المعاهدات.

ومن المهم أيضا ضمان استقلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وأعضائها. واستنادا إلى المناقشات التي دارت في جنيف، تتطلع اليابان إلى الانخراط في عملية الجمعية العامة الرامية إلى صياغة أساليب عمل معقولة ومتسمة بالكفاءة لهيئات المعاهدات.

ولنتذكر أن المجلس أنشئ أيضا لتحقيق تعميم حقوق الإنسان في الأنشطة الرئيسية – أي لإدماج منظور يتعلق بحقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. والدور الذي تضطلع به اللجنة الثالثة للجمعية العامة، بصفتها هيئة عالمية تضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يتسم أيضا بأهمية لهذا الغرض. ونتوقع من المجلس واللجنة الثالثة الوفاء بدوريهما عن طريق الاستفادة من مزايا كل منها.

وقد انتخبت اليابان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في الانتخابات التي عقدت في هذه القاعة خلال الجلسة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني. ونحن نقدر الدعم والثقة اللذين أبدتهما

الدول الأعضاء. وأود أن أؤكد للجمعية أن اليابان تدرك مسؤولياتها الكبيرة. وستواصل إدارة دبلوماسيتها من خلال تشجيع القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية وستعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المجتمع الدولي.

السيد دي ليون هويرتا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): في عام ٢٠٠٥، اعترف المجتمع الدولي بالحاجة إلى رفع مستوى تناول حقوق الإنسان في منظمتنا بإنشاء هيئة جديدة لتعزيز عمل الأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، أحرز مجلس حقوق الإنسان بعض التقدم في تنفيذ ولايته الهامة وهو يعكف على إعداد أدوات جديدة لتحقيق تغيير حقيقي في حياة الملايين من الأشخاص. ويؤدي المجلس دورا أساسيا في تعزيز حقوق الإنسان، ومنع ارتكاب انتهاكات جديدة ووضع ضمانات لاتقائها ومنع تكرار وقوعها. وقد تمكن أيضا من توثيق بعض الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

ومن سمات المجلس البالغة الأهمية تزايد عدد الدول التي هي أكثر انفتاحا من أي وقت مضى لمناقشة التحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي. بل هي أيضا أكثر استعدادا لإطلاع الآخرين على ما تحرزه من تقدم ولتقاسم تجاربها الناجحة. وفي هذا السياق، يبرز العديد من البلدان النامية. ونأمل أن تتخذ جميع الدول دون استثناء موقفا مماثلا. فيجب أن تدرك الدول أن الانفتاح والحوار مع آليات مجلس حقوق الإنسان والتعاون يمكن أن تؤدي لتحسن كبير في ممارسة حقوق الإنسان في بلداننا ومناطقنا.

وقد أظهر المجلس أيضا تقدما كبيرا في معالجة حقوق المسنين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والاعتراف العالمي بحقوق المهاجرين، بما في ذلك الحق في العمل، وتعزيز تسجيل المواليد ومنع التمييز ضد المرأة، على سبيل المثال لا الحصر.

وتدرك المكسيك أن هناك مجالا كبيرا للتحسين في الطريقة التي نعالج بها بعض المسائل، وخاصة الأوضاع الوطنية والتعاون مع الإجراءات الخاصة والاستخدام الفعال للموارد الحالية المحدودة. وتتيح الاتفاقات المؤسسية التي يقوم عليها المجلس التطوير المستمر لإجراءاته وآلياته.

ويجب أن نعترف بأن ثمة ازدواجية في الأنشطة، بفعل القصور الذاتي، وأننا، بصفة عامة، لا نشجع على التقسيم الكافي للعمل. وتتحمل اللجنة الثالثة مسؤولية هامة لمنع هذه الازدواجية، وتعزيز التكامل الملائم بين الجهود والتماس القيمة المضافة في طريقة معالجتنا للقضايا. ويجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نولي الاهتمام اللازم والمتابعة لعمل قرابة ٤٧ من إجراءات حقوق الإنسان التي كانت في الأسابيع الأخيرة موضوعا لحوار تفاعلي مع اللجنة الثالثة.

ومع إلحاح احتياجات الميزانية أصبح من الضروري التفكير في الطريقة التي يمكن بها للدول أن تساهم في زيادة الموارد التي يعتمد عليها جهاز حقوق الإنسان وفعالية توزيعها، فضلا عن استخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر كفاءة. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للملاحظات التي سيدلي بها السفير التركي في وقت لاحق هذا الصباح نيابة عن مجموعة كبيرة من البلدان. وستواصل المكسيك التشجيع على التفكير في هذا الموضوع بشكل شامل ومشترك بغية تحقيق نتائج ملموسة.

تولى الرئيس الرئاسة.

ويجب على المجلس أن يواصل تطوير المعايير الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعدم الوقوع في تضخم تشريعي لا لزوم له ولا تضمن نتائجه بالضرورة الحماية الكافية لحقوق

الإنسان على المدى الطويل. ويجب علينا أن نعمل على مزيد من الاتساق في الإطار المعياري الدولي.

وثمة تحد مؤسسي آخر يواجه المجلس هو ضرورة توسيع نطاق الدعم التقني بأوسع معانيه. وقبل كل شيء، يجب على المجلس وعلى مفوضية حقوق الإنسان تزويد الدول بالأدوات اللازمة لإنشاء وتعزيز كفاءة الأطر التنظيمية وتنفيذ السياسات العامة من أجل إعمال حقوق الإنسان.

وتتيح الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل فرصة طيبة لتعزيز خطط التعاون والمتابعة المناسبة للتوصيات المقدمة. ويجب أن تولي الجمعية العامة والهيئات الأخرى في المنظومة أولوية عليا لتوصيات مجلس حقوق الإنسان، الذي هو أعلى هيئة في المنظمة معنية بتعزيز إحدى الدعائم التي تقوم عليها المنظمة، وبالتالي لتشجيع إدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. فتعزيز فعاليته من مسؤولياتنا المستمرة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على بيانها، الذي أتاح لنا لمحة عامة عن تطورات وأنشطة المجلس، وعن التحديات التي يواجهها.

وكان إنشاء مجلس حقوق الإنسان واحدة من أهم المبادرات التي اتخذت في الأمم المتحدة، لا لمساهمته في تحسين هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فحسب، ولكن بصفة أساسية بسبب اختصاصه وقدرته على تغيير بيئة المواجهة المسيسة التي اتسمت بها اللجنة السابقة لحقوق الإنسان، التي حل مجلس حقوق الإنسان محلها في نهاية المطاف كمنتدى للحوار والتعاون.

ويتوقع من مجلس حقوق الإنسان بشدة أن يكون منتدى للحوار والتفاهم المتبادل والتعاون في تحقيق الإعمال العالمي لحقوق الإنسان، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والقومية للمجتمعات المختلفة. ومن دواعي خيبة أملنا الكبيرة أنه قد أخذت في الظهور محاولات منسقة جديدة لتجعل من المجلس مجرد أداة سياسية لتحقيق الطموحات السياسية لعدد قليل من البلدان. ومن المؤسف أنه على الرغم من وجود آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، لا تزال بعض البلدان مستمرة في تقديم قرارات خاصة ببلدان معينة في المجلس وفي اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وغني عن القول أن هذه القرارات محاولات لها دوافع سياسية لتلبية الأغراض السياسية لمقدميها ومصالحهم.

وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط، جنبا إلى جنب مع البلدان النامية الأخرى وأسهمت إسهاما إيجابيا في عمليات إصلاح جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العمليات التي أدت إلى إنشاء المجلس، وذلك بهدف وضع حد للتسييس طويل الأجل والتلاعب في آلية الأمم المتحدة من قبل عدد قليل من البلدان.

وبفضل الأداء الناجح للدورة الأولى لآلية الاستعراض الدوري الشامل وانطلاق الدورة الثانية، اتفق على أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل تقدما في الأنشطة الحكومية الدولية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. والفكرة وراء إنشاء هذه الآلية هي ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد في عمل مجلس حقوق الإنسان. والميزة الحقيقية لتلك الآلية، في سياق منطقي، أنها تتيح لآلية حقوق الإنسان العمل بعيدا عن سيطرة احتكار القلة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء كافة.

ومع ذلك، ما زال العالم يشهد محاولات حفنة من البلدان التي تسعى إلى فرض آرائها وتفسيراتها على تطبيق بعض المعايير والمفاهيم المتفق عليها دوليا. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواجه هذه المحاولات بطرح نُهُج إبداعية.

لقد اتخذت جمهورية إيران الإسلامية نهجا خالصا وطويل الأمد لضمان حقوق الإنسان بكفالة امتثالها التام للالتزامات الدولية ذات الصلة، مع الالتزام بالنهوض بالمبادئ المكرسة في دستورها. ولطالما أكدت سياستنا على أهمية اتباع نهج تفاعلي وتعاوني للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما تكرسه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع تجنب المواجهة والكيل بمكيالين والتسييس. والتزام إيران الثابت بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها يشمل، في جملة أمور، اتخاذ تدابير تفضي إلى تلاقي القيم والمبادئ التي تعتنقها الدول ذات الخلفيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية المختلفة بشأن مسألة حقوق الإنسان.

إننا نرحب بتعاون بناء مع آلية الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وقد أعرب المسؤولون الإيرانيون خلال اجتماعهم مع الأمين العام بان كي – مون أثناء زيارته الأخيرة لطهران، عن استعدادهم للتفاعل البناء مع الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ودعت إيران المفوضة السامية لزيارتها. وقام مسؤولون من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارة تحضيرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لتيسير تلك الزيارة. وإيران مستعدة للتعاون مع آليات الأمم المتحدة الخاصة الشاملة التي تضم في عضويتها جميع الدول الأعضاء، وليس مجموعة معينة من الدول.

وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى استمرار تعاوننا الوثيق مع مجلس حقوق الإنسان لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق مزيد من العدالة العالمية والمساواة والتنمية، من خلال تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بهذا البيان عبر الإقليمي باسم مجموعة من البلدان. وهو مطابق للبيان الذي أُدليَ به باسم ٣٥ بلدا في جنيف خلال الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان. وتؤيد هذا البيان الأرجنتين، أستراليا، إندونيسيا، أوروغواي، إيطاليا، باكستان، بوتسوانا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، رومانيا، السنغال، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كوت ديفوار، لكسمبرغ، ليختنشتاين، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، هندوراس، اليونان.

إن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (المكتب) يواجه تحديات مالية جديدة. وقد أشارت المفوضة السامية مؤخرا إلى أنه يتعين على المكتب أن يخفض ميزانيته بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٣، نتيجة لموقفه المالي الراهن. ويعزي العجز المالي في جانب منه إلى الطلبات المتزايدة والحاجة إلى دعم المكتب، وازدياد الحاجة إلى دعم الأمانة العامة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان والعدد الذي لم يسبق له مثيل من الولايات الجديدة والموسعة الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان. ومما يزيد من تعقد التحدي المالي اعتماد المكتب على المساهمات الطوعية.

إننا جميعا نحرص بشكل متزايد على ضمان اضطلاع المكتب، وهو مؤسسة رائدة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في إطار منظومة الأمم المتحدة، بولايته في ضوء الطلبات المتزايدة على خدماته. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي إنشاء نظام أكثر استدامة لتمويل المكتب خلال السنوات القادمة بطريقة تحقق التوازن بين المصالح المختلفة للدول دون المساس باستقلال المفوضة السامية ومكتبها، الذي يعمل تحت التوجيه والسلطة الإدارية للأمين العام والجمعية العامة.

وفي ضوء ذلك، نرى أن على أعضاء الأمم المتحدة أن يعملوا على إنشاء نظام أكثر استدامة لتأمين موارد كافية للمكتب من خلال تعزيز تمويله، بما في ذلك من خلال الجهود المنسقة في اللجنة الخامسة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،

لضمان تعزيز كبير للميزانية العادية للمكتب خلال السنوات المقبلة، وكفالة تمويل الولايات العاجلة في الوقت المناسب. ويمكن أن يتحقق ذلك أيضا بدعم المفوضة السامية ومكتبها في جهودهما من أجل تعزيز الكفاءة وترتيب الأولويات من خلال ضمان الحيز الضروري لتصرف المفوضة السامية في تلك الممارسة الصعبة، ومواصلة تقديم المساهمات الطوعية لتأمين قاعدة مالية لأنشطة المكتب بمساعدة الإسهامات غير المخصصة قدر الإمكان. والقيود المالية الحالية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند الإذن بأنشطة جديدة.

كما أننا ندعم المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها في جهودهما لتعزيز الاتصالات بشأن متطلبات الموارد وكيفية تلبيتها، بما في ذلك النظر في الأثر المحتمل لسيناريوهات الميزنة المختلفة على عمل المكتب. ونؤيد جهودهما المستمرة لإقامة حوار مع الدول بغية ضمان الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات عن مصادر التمويل وتخصيص الموارد للمكتب، مع الحفاظ على استقلالية دور المفوض السامي.

ونرى أنه ينبغي أن تتخذ المفوضة السامية ومكتبها نهجا واقعيا ومستداما للميزنة، مع النظر في عمل المكتب بعناية لتعزيز الكفاءة وضمان أن يعمل في مجالات يمكن أن يمثل عمله فيها قيمة مضافة وميزة نسبية. وينبغي أن يستمر المكتب في تطبيق النظام الجديد لرصد الأداء في جميع أماكن تواجد المفوضية السامية ميدانيا وفي المقر في جنيف. وهذا إجراء مهم لقياس الأثر وتحديد البيانات بدقة ووضوح بشأن أداء المفوضية في مختلف المناطق. وفضلا عن ذلك، ينبغي توسيع قاعدة المانحين والعمل من أجل تحقيق أوسع انتشار جغرافي ممكن للمانحين.

السيد غيربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بتعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان خلال رئاسة السيدة لاسير. ووجود الأمين العام في مجلس حقوق الإنسان في ١١ أيلول/سبتمبر أمر يستحق التنويه.

وتوافق سويسرا على النهج المشترك بين الأقاليم، الذي أصبح الآن أكثر شيوعا. فهذا النهج يحسن من فعالية مجلس حقوق الإنسان وطابع المشاركة والشمول اللذين تتسم بهما المناقشات في جنيف. ومما يزيد تعزيز هذا الجانب إنشاء صندوق لدعم مشاركة الدول الأقل نموا والدول الجزرية.

ومن المشجع أن نلاحظ إدخال مواضيع جديدة في المجلس، ولا سيما التوجه الجنساني والهوية الجنسية. غير أن مما يثير القلق بعض الشيء ما لوحظ من اتجاه للتخفيف في بعض الأحيان من الصياغة المتصلة بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين.

وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والحركات المدنية في جميع أنحاء العالم، يسر سويسرا أنها أدرجت موضوع حماية حقوق الإنسان خلال مظاهرات سلمية على جدول أعمال المجلس. وتستأنف مناقشة الموضوع في دورة المجلس القادمة في آذار/مارس ٢٠١٣. كما يسر سويسرا تعيين المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار (A/HRC/21/46) والتقرير الأول الذي قدمه عن حقوق الإنسان والبيئة (A/HRC/19/34).

وتفخر سويسرا بأنه تم نظرها للمرة الثانية في إطار الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة السابقة للفريق العامل. وكان الحوار التفاعلي بين سويسرا والدول تتويجا لمشاورات وطنية جرى تنظيمها في مراحل مختلفة من التحضير الوطني للاستعراض. وبصورة أعم، يمثل التعاون بين جميع الدول خلال الدورة الأولى للاستعراض واحدا من أعظم النجاحات التي حققتها تلك الآلية. وتدعو سويسرا إلى مواصلة هذه المبادرة، لأن من المهم عدم تقويض الطابع العالمي للاستعراض. ونرى أن تنفيذ المرحلة الثانية من الاستعراض

أيضا جرت في ظروف جيدة. ويلزم الآن التركيز على متابعة التوصيات وتنفيذ التدابير ذات الصلة.

أما بالنسبة للمناقشات الحكومية الدولية بشأن تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فترى سويسرا أن الهدف من هذه العملية هو جعل النظام الحالي أكثر كفاءة، والقضاء على الازدواجية في الجهود، وتمكين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من الاضطلاع بولاياتها على نحو أكثر فعالية، مع ضمان استقلالها في الوقت نفسه. وكما شدد الميسران في تقريرهما إلى رئيس الجمعية العامة، من المهم التركيز على مناقشة قضايا محددة، مع مراعاة تمويل نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وترى سويسرا أن يشكل التخطيط طويل الأجل وأساليب العمل وعدم وجود موارد كافية العناصر الرئيسية في أي حل.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتحديات الماثلة في تمويل أنشطة المفوض السامي لحقوق الإنسان، تؤيد سويسرا البيان الذي يدلى به اليوم ممثل تركيا. وعلى الرغم من المناخ الاقتصادي والمالي الحالي، تدعو سويسرا الدول الأعضاء إلى زيادة الجزء المخصص للمفوضية من الميزانية العادية والحفاظ على مستوى مساهماتها الطوعية. وتشيد سويسرا ببيان المفوضية بشأن هذا الموضوع في المؤتمر الصحفي المعقود في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف بمناسبة تجديد الولاية.

السيد أورجياكو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي برئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة لورا دوبوي لاسير، ويشكرها على عرضها لتقرير المجلس (A/67/53) إلى اللجنة الثالثة والجمعية. وتعلق نيجيريا أهمية كبيرة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونحن ملتزمون بالدفاع عن حقوق الإنسان، وليس فقط داخل حدودنا ولكن في منطقتنا وفي العالم بأسره. ونحن ملتزمون بدعم مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية داخل جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونريد للمجلس أن يحقق ولايته، على النحو المبين في القرار ٢٥١/٦٠. وقد ظللنا نعمل بنشاط مع مجلس حقوق الإنسان في السنوات الست الماضية، التي كنا خلالها عضوا نشطا فيه.

وتلاحظ نيجيريا بارتياح بدء الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، مع الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل قبل أسبوعين. وإذا حكمنا على أساس المشاركة النشطة والمتحمسة للدول التي تم حتى الآن استعراضها بموجب الدورة الثانية، نرى أن الدورة قد بدأت بداية جيدة، ويحدونا الأمل في أن نرى مشاركة عالمية فيها، تماما كما شاهدنا خلال الدورة الأولى. وما زالت نيجيريا ترى آلية الاستعراض باعتبارها آلية مفيدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بل ونتطلع إلى استعراضنا الوطني الثاني في عام ٢٠١٣ خلال الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

وتشير المجموعة الواسعة من القضايا المواضيعية التي تتناولها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى أن مفهوم حقوق الإنسان يتخذ بعدا أوسع ويجري حاليا تعميمه في الجوانب الأعمق من التنمية البشرية. ويسرنا أن ننوه إلى أن تعيين المكلفين بولايات يعكس التمثيل الجغرافي العادل والانتشار الإقليمي. ونثني على المكلفين بولايات لما يبذلون من جهود في عملهم، ونحثهم على الاستمرار في أداء مهامهم بتراهة ووفقا لولايتهم.

إن الأشخاص في جميع أنحاء العالم يتطلعون إلى مجلس حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم وحمايتها، ومن الطرق التي يمكننا بها أن نؤكد لهم أن المجلس موجود لخدمة مصالحهم الحفاظ على المستوى الرفيع من إمكانيات الوصول التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية في المجلس. وتسر نيجيريا مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة مجلس حقوق الإنسان وما لديها من حرية التعبير عن وجهات

نظرها بشأن القضايا قيد النظر في دورات المجلس. ونرى أن مشاركة المجلس مع المنظمات غير الحكومية توفر وسيلة للاستماع إلى صوت الرجال والنساء العاديين وللدفاع عن قضايا الضحايا أمام تلك المنظمة العالمية.

وتتجلى في العدد الكبير من القرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان خلال العام الحالي المجموعة الواسعة من القضايا التي كان على المجلس التعامل معها. غير أن القرارات تأتي مع آثار في الميزانية البرنامجية، تترتب عليها صعوبات في التمويل. وإدراكا من نيجيريا أن حقوق الإنسان تمثل إحدى الركائز الأساسية لهيكل الأمم المتحدة، فهي تؤيد دعوة الجمعية العامة إلى تعزيز التمويل بشكل ملحوظ لعمل المجلس.

وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بالتآزر والتعاون مع جميع الدول من أجل النهوض بأعمال مجلس حقوق الإنسان. ونحن إذ نغادر المجلس في نهاية هذا العام، نود أن نبعث برسالة واضحة مؤداها أن خروجنا من هذه الهيئة الفريدة لن يقلص بأي حال اهتمامنا بأنشطتها أو يحد من التزامنا بمثلها السامية.

السيد حسن (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي ترحيبا حارا بالسفيرة لورا ديبوي لاسيرا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، لمخاطبة الجمعية العامة وعرض تقرير المجلس (A/67/53).

وماليزيا، مع المجتمع الدولي، تعلق آمالا عريضة على عمل المجلس. والأحداث في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبرزت حجم العمل الذي يواجه المجلس. والآن، وقد بدأ الغبار ينقشع، فقد بدأ مواطنو البلدان المتأثرة يتمتعون بحرية أكبر في حياتهم. ومع ذلك، ثمة إدراك لأن العمل ما زال كثيرا. والحكومات الوليدة، وإن كانت تسعى إلى عدم تكرار أخطاء القادة الساقطين السابقين، تواجه الآن مهمة دقيقة لتحقيق التوازن بين الدعوة للتقدم والحاجة للحفاظ على الدعم. وماليزيا ترى أنه يمكن للمجلس أن يقوم بدور كبير في دعم تلك الحكومات، خاصة من خلال توجيهها نحو معيار لحقوق الإنسان يقبله المجتمع الدولي.

وأود أن أتطرق إلى بعض المسائل المتعلقة بالمجلس. أولا، فيما يتصل بموضوع الاستعراض الدوري الشامل، يسر ماليزيا أن تحيط علما بنجاح الدورة الأولى لعملية الاستعراض. وهو آلية أساسية من آليات حقوق الإنسان، يقوم على أساس المعاملة المتساوية لجميع البلدان. وماليزيا بصدد إعداد تقريرها للاستعراض الثاني في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتجرى مشاورات مع الوكالات الحكومية، كما سيجرى مزيد من المناقشات مع ممثلي المجتمع المدني قبل إعداد التقرير النهائي.

وبغية ضمان المشاركة الكاملة لجميع البلدان في عملية الاستعراض، ترى ماليزيا أنه ينبغي تعزيز الصندوق الطوعي للمساعدة المالية والفنية، الذي أنشأه المجلس في قراره ١٧/٦، على أن يبدأ عمله كمصدر لتقديم المساعدة المالية والفنية للدول. وهذا يفيد بشكل خاص أقل البلدان نموا ويساعدها على تنفيذ التوصيات النابعة من الاستعراضات الخاصة بها.

ثانيا، يحيط وفدي علما بالدور الدولي في دعم عملية بناء الدولة والمصالحة الوطنية في مختلف أنحاء العالم. ونكرر رأينا أن هذه العمليات ينبغي أن تتم على المستوى المحلي. ومن المهم أن تنال أي مشاركة لأطراف خارجية موافقة الدول المعنية وأن تقوم على أساس مبادئ التعاون والحوار البناء.

ثالثا، ترحب ماليزيا باهتمام المجلس المستمر بأوضاع حقوق الإنسان التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ويجب ألا ننسى أبدا أن قضية الفلسطينيين الأساسية تتمثل في حقهم الثابت في أن تكون لهم دولتهم. وماليزيا تدعم بقوة الحق المشروع للشعب الفلسطيني في قيام دولة فلسطين مستقلة، على أساس حل الدولتين، مع مراعاة الشواغل الأمنية لكلا الطرفين. ونحث المجلس على مواصلة

الضغط بشأن هذه المسألة وضمان أن ينال الفلسطينيون حقوقهم الأساسية كبشر، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة مستقلة.

رابعا، وفيما يتعلق بعملية تعزيز تفعيل منظومة هيئة معاهدات حقوق الإنسان، تقدر ماليزيا مبادرة المفوضة السامية بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بهذا الشأن. ومع ذلك، نود التأكيد على أن هذه العملية ينبغي أن تكون حكومية دولية، ومشاركة الدول الأطراف في مختلف المعاهدات في كل مرحلة من مراحلها أمر في غاية الأهمية. لذلك، فإننا نتطلع إلى العملية الحكومية الدولية المفتوحة باب العضوية الجارية في إطار الجمعية العامة للتصدي للتحديات المتصلة بتعزيز تفعيل منظومة هيئة معاهدات حقوق الإنسان.

ونأمل أن يواصل المجلس عمله الجيد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وألا يستسلم لجداول أعمال يروج لها في بعض الدوائر. والإنجازات العديدة التي تحققت حتى اليوم، ومنها التنفيذ الناجح لآلية الاستعراض الدوري الشامل، تضع المجلس في مسار جيد فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها لصالح الجميع. وترى ماليزيا أنه يمكن عمل ما هو أكثر دائما لضمان النهوض والحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وماليزيا ملتزمة بذلك وستواصل دعم عمل المجلس بقوة.

السيد محمود (مصر): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير مصر لبيان السفيرة لورا ديبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، لعرض تقرير المجلس على الجمعية العامة، وعرضها ذات التقرير (A/67/53) أمام اللجنة الثالثة، وفقا للقرار ٢٨١/٦٥.

ومجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، أثبت فاعلية في الأداء، وعمل على تطوير معايير موحدة، وساهم من خلال الآليات التابعة له في دعم احترام حقوق الإنسان، وهي الآليات التي يجب تفعيلها لجميع الدول الأعضاء، دون استثناء، وبشكل عادل ومتساوٍ يبتعد عن ازدواجية المعايير والتسييس والانتقائية، ويتسم بالموضوعية والحياد.

والمجتمع الدولي يبذل جهودا مستمرة لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان، وأهمها استعادة التوازن في الاهتمام الدولي ما بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جهة، والحقوق المدنية والسياسية، من جهة أخرى، وكذلك مناهضة جميع أشكال التمييز والحض على الكراهية والعنف على أساس العرق أو النوع أو اللغة أو الدين، بما في ذلك تنفيذ التزاماتنا المشتركة وفقا لإعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعته والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في الذكرى السنوية العاشرة لإعلان ديربان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (القرار ٣/٦٦). وبالرغم من هذه الجهود، ما زال العديد من الدول الأعضاء يستغل الحق في حرية الرأي والتعبير كذريعة لتبرير أعمال تحض على الكراهية والعنف على أساس الدين أو المعتقد، وترتب تداعيات خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

ويتوجب علينا العمل على تعزيز واحترام التوازن بين الأجهزة الرئيسية في المنظمة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، كما أن علينا أن نركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتصدي لما نلمسه من محاولات البعض فرض قيمهم ومفاهيمهم ومعاييرهم الاجتماعية والقانونية وإقحام مفاهيم خلافية لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات الاجتماعية والثقافية والدينية والتشريعية بين مختلف المجتمعات.

ويتطلب ذلك أن نؤكد التزامنا بعدم تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان وتعزيز دوره المحوري في ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجميع الدول والشعوب، دون استثناء أو تمييز، بما في ذلك الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وعلى رأسها فلسطين. وعلينا أن نتحمل

مسؤولية العمل على ضمان وفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بجميع التزاماتها في هذا المجال، بما في ذلك ضرورة التزامها بالامتثال لقرارات مجلس حقوق الإنسان والتعاون الكامل مع المقرر الخاص ولجان تقصي الحقائق التي شكلها المجلس للتحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الإطار، تستنكر مصر مقاطعة إسرائيل لأعمال مجلس حقوق الإنسان وتعتبرها سابقة خطيرة تستوجب الرد لأنها تنال من فعالية أداء وعمل المجلس وولايته إن لم يتم التعامل معها بحزم.

ويتطلب تعزيز دور المجلس تعزيز الحوار والتعاون البناء لضمان فاعلية الإجراءات الخاصة، وتأكيد المسؤولية المشتركة بين المكلفين بالولايات والدول وجميع الأطراف المعنية، وأنها يجب أن ترتكز على مبادئ الشفافية والنزاهة والتعاون المشترك، في إطار التزام المكلفين بالولايات بحدود ولاياتهم، وبالتكليفات الصادرة إليهم من جانب المجلس، والتزام الدول بالتعاون معهم في حدود هذه الولايات.

وأخيرا، تؤكد مصر أهمية تعزيز مبادئ الشفافية والمحاسبة في جميع أعمال مفوضية حقوق الإنسان، سواء كانت ممولة من الميزانية العادية أو من موارد أخرى. ونطالب بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة مفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ ولايتها، لتمكينها من تقديم الدعم والمشورة اللازمين للدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة اللازمة للدول في مجال بناء القدرات من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، والابتعاد عن التمويل الخارجي المشروط قدر الإمكان، من أجل تعزيز دور المفوضية لدعم أعمال مجلس حقوق الإنسان.

السيد تشو كي جونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود بأن أثني على مجلس حقوق الإنسان، في ظل رئاسة السيدة لورا دوبوي لاسير، لجودة ما قام به من أعمال خلال العام الماضي .

وقد لبى مجلس حقوق الإنسان بسرعة الحاجة الملحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما في سوريا. فلم يقتصر المجلس على اتخاذ القرارات اللازمة من خلال دوراته العادية وإنما أيضا من خلال تنظيم دورة استثنائية. وبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأنه يجب وقف أي انتهاك لحقوق الإنسان على الفور، ويجب تقسيم المسؤولية. وقد عززت هذه الاستجابة السريعة والفعالية كذلك الدور الأساسي لمجلس حقوق الإنسان بوصفه ضامنا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وبالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا، أود أن أشكر السيدة لورا دوبوي لاسير بحرارة على جهودها الدؤوبة والنبيلة كرئيسة لمجلس حقوق الإنسان طوال فترة ولايتها. علاوة على ذلك، تدعو جمهورية كوريا جميع الحكومات والكيانات المعنية إلى احترام جميع الطلبات العاجلة من المجتمع الدولي من خلال مجلس حقوق الإنسان.

وتود جمهورية كوريا أيضا أن تؤكد الدور الحاسم لإجراءات الاستعراض الدوري الشامل. وكما كان الحال مع الدورة الأولى للاستعراض، بدأت الدورة الثانية بنجاح كبير. وأفضل من ذلك أننا، خلال الدورة الثانية التي بدأت هذا العام، شهدنا عددا من التطورات.

أولا، ازداد عدد البلدان المشاركة إلى حد كبير مقارنة مع الدورة السابقة. ثانيا، لم تطرأ تحسينات فقط فيما يتعلق بعدد التوصيات المقدمة، ولكن أيضا بجودتها. ثالثا، يرأس غالبية وفود البلدان التي جرى تقييمها مسؤول بارز في وزارة العدل. وقد أتاح هذا نقل رسائل للمجتمع الدولي مباشرة إلى الوزير المسؤول عن تنفيذ التوصيات.

ومع ذلك، لضمان النجاح الكامل لعملية الاستعراض الدوري الشامل، فالأمر متروك لكل دولة يتم تقييمها في تنفيذ التوصيات المقدمة. وإذ تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بعملية الاستعراض الدوري الشامل، فهي تدعو الحكومات المعنية إلى تنفيذ جميع التوصيات من أجل ضمان تحسن ملموس في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء التي قدمت دعمها القيم لترشيح بلدنا للانتخاب لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وقد أثبتت حكومتنا بوضوح من خلال وعودها وتعهداتها الطوعية، إرادتها الحازمة لأداء دور بناء في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وسيتم احترام جميع الوعود والالتزامات خلال مدة ولايتها. فلن تدخر جمهورية كوريا وسعا في الاضطلاع بأعمال مجلس حقوق الإنسان، مع الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الأعضاء الآخرين والمراقبين في المجلس ومع المجتمع المدني.

السيدة هيرناندو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي لأتكلم عن تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/67/53). ولهذا البند من جدول الأعمال أهمية خاصة للفلبين بوصفها عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان وعضوا حاليا فيه. كما يشكر وفدي لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على تقديمها تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

وقد شهد العام الماضي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية، الذي يحدد بشكل قاطع أن التنمية حق ويجعل الأشخاص محورا لعملية التنمية. ولكن الكثيرين من الأطفال والنساء والرجال ما زالوا يعيشون في حاجة ماسة إلى تلبية حقهم في حياة الحرية والكرامة وتكافؤ الفرص. ومن دواعي الأسف أن الفقر والمرض والافتقار إلى المأوى والأمية ما زالت موجودة، وتؤثر على إعمال طائفة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بعد انقضاء أكثر من ٦٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعبر عن أسمى تطلعاتنا من أجل التحرر من الخوف والعوز والتزامنا بحماية حرمة وكرامة حياة كل الإنسان، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العقيدة.

وتلتزم الفلبين، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بمواصلة دعم المناقشات حول الحق في التنمية بهدف تحقيقه. ونرى أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي يرمي إلى تعزيز جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان تمتع الجميع الفعلي بكل حق من حقوق الإنسان – السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية – ما هو إلا أحد مظاهر إيماننا المستمر والتزامنا الدائم بالقيم والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتنبع عملية الإصلاح التي أدت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان من الحاجة إلى رفع حقوق الإنسان إلى نفس مستوى دعائم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية المنصفة، التي تأسست عليها الأمم المتحدة. فالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ولا يمكننا تحقيق السلام والتقدم الاجتماعي حقا إلا من خلال مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ونلاحظ أن مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦ قد حقق تقدما معقولا في تنفيذ ولايته، على النحو المبين في القرار ٢٥١/٦٠. ولا يزال الاستعراض الدوري الشامل، بطابعه الحكومي الدولي والمتعلق باستعراض الأقران، من آليات المجلس الفعالة لضمان أن تفي الدول بمسؤوليتها عن احترام وتنفيذ حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد حفز على مزيد من الاهتمام بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وبين لنا أن جميع البلدان، بغض النظر عن

مستواها في التنمية، تشترك في نصيب من التحديات في مجال حقوق الإنسان. ونحن متفائلون بأن الاستعراض الدوري الشامل سوف يستمر في مساعدة المجلس على ضمان مبادئ الشمولية والموضوعية والإنصاف وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار التعاوني البناء في مجال حقوق الإنسان على نحو أقل إقحاما للسياسة وغير انتقائي.

وفي أيار/مايو، قدمت الفلبين تقريرها للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، الذي اعتمده المجلس في أيلول/سبتمبر. ووفدي يقيم هذا الاستعراض على أنه عملية متواصلة، وليس مجرد منبر لتقديم التقارير واستعراضها في موعد محدد. ونحن مقتنعون بأنه يمكن أن يؤدي إلى تغيير إيجابي ملموس في معالجة حقوق الإنسان على أرض الواقع إذ يتناول قضايا حقوق الإنسان بطريقة تأخذ آراء الكثير من قطاعات المجتمع في الحسبان.

وترى الفلبين أن الهدف الأساسي للمجلس هو مساعدة وتشجيع البلدان كافة على أن تبني بيئة ممكنة، على الأرض ودوليا، والنهوض بحقوق الإنسان لشعوبها على نحو أفضل في إطار من التعاون البناء مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني. ونرى كذلك أن أن اتباع نهج توافقي وتعاوني في التعامل مع حالات قطرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج عملية أكثر. وعليه، ينبغي أن يكون المجلس شريكا لجميع الدول وأصحاب المصلحة في النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز بقوة على بناء القدرات والتعاون الدولي. ويجب أن يستمر في العمل بطريقة بناءة، مع دعم الحوار والتعاون والانخراط في تفاعل حقيقي مع الدول وجميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو).

إن الترتيبات الخاصة تؤدي دورا هاما في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. واستقلال حاملي الولايات أمر أساسي لعملهم، غير أننا أكدنا مرارا في الماضي، أنه يجب أن يكون ذلك متوازنا دائما مع اعتبارات مهمة، كالمهنية والنزاهة والكفاءة والفعالية.

والفلبين، كعضو مؤسس وعضو حالي في المجلس، تسعى للإسهام في أن يتسم عمل المجلس بالفعالية والكفاءة من خلال العمل مع جميع الدول وأصحاب المصلحة بطريقة بناءة، مع دعم الحوار والتعاون والتركيز على أهمية سد الثغرات بين الأهداف والمعايير والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. والفلبين من مقدمي المبادرات الرئيسيين في المجلس بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. وقد درجت تقليديا على التقدم بمبادرات بشأن حماية حقوق الإنسان للمجموعات الهشة، كالمهاجرين والنساء والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي عضو في المنبر عبر الإقليمي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

ووفدي يدرك التحديات الحالية والناشئة لحقوق الإنسان، كما يدرك أن تحقيق حقوق الإنسان بشكل فعال أمر أساسي للتخفيف من الفقر وتهيئة نوعية أفضل للحياة للجميع، ويؤكد وفدي مجددا التزامه الثابت بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب بوتسوانا ترحيبا حارا برئيسة مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وتشكرها على تقريرها الشامل الذي عرضته على الجمعية (A/67/53).

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تركيا في وقت سابق من هذه الجلسة باسم المجموعة عبر الإقليمية المعنية بالتحديات المالية التي يواجهها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وبوتسوانا، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة تماما بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، في الداخل والخارج على السواء. ونولي اهتماما كبيرا لعمل المجلس إذ نرى أنه يواصل تحقيق أثر إيجابي لدى الدول الأعضاء في اضطلاعها بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان. ومع ذلك، نعتقد أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

تثني بوتسوانا على المجلس للعمل الذي أنجزه خلال دورته التي اختتمت مؤخرا. والقرارات التي اتخذت بشان الولايات المواضيعية والقطرية المختلفة ستقطع شوطا طويلا في مساعدة البلدان المعنية في التصدي للتحديات التي تواجهها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء حالة انتهاكات حقوق الإنسان في عدد من البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولا سيما الحالة في سوريا. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لإرغام الحكومة السورية على وضع حد للإفلات من العقاب وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية للشعب السوري. وقرار المجلس بتمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية يستحق الثناء. ونأمل أن تتعاون الأطراف المعنية مع اللجنة وتتيح لها تنفيذ ولايتها بنجاح.

لقد أحطنا علما بالتحديات والقيود التي يواجهها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، لا سيما في العام المنصرم. وفي هذا الصدد، تواصل بوتسوانا المشاركة بنشاط في عمل مجلس حقوق الإنسان في جنيف. كما تفاعلنا على نحو بناء مع مختلف حاملي ولايات الإجراءات الخاصة دعما لعملهم رغم التحديات التي يواجهونها في الاضطلاع بتلك الولايات.

ونشاطر المفوضة السامية شواغلها المتعلقة بقيود الموارد وعبء العمل المتزايد الملقى على عاتق مجلس حقوق الإنسان. ويتجلى إيماننا الراسخ بعمل مكتب المفوض السامي والتزامنا الثابت بدعمه في استجابتنا للدعوة إلى توجيه نداءات من أجل حقوق الإنسان، على الصعيدين السياسي والمالي، وإعداد الإجراءات الخاصة والولايات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

ووفدي يسره أيضا العمل الجاري بموجب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ونلاحظ على وجه الخصوص تقرير المقرر الخاص بشأن استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة ونكرر التأكيد على دعمنا للتحوط ضد الإفلات من العقاب وانتهاك حقوق الأطفال في جميع الحالات، بما في ذلك الصراع المسلح.

ونقر أيضا بالدور والإسهام القيمين لهيئات اتفاقات حقوق الإنسان في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. ويبقى تفعيلها ضروريا. ونثق بأن العملية الحكومية الدولية الجارية بشأن تعزيز منظومة هيئات اتفاقات حقوق الإنسان سيزيد من كفاءة تمويل تلك الهيئات وأساليب عملها، ويكمل الجهود الرامية إلى بلورة جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد دعم بوتسوانا لعمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته. ونأمل أن تتحقق تطلعاتنا في هذا الصدد.

السيد لكيانتسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشكر السيدة لورا ديبوي لاسير، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على عرض التقرير بشأن عمل المجلس (A/67/53).

اليوم، يمكن أن نقول بثقة أنه في الفترة منذ إنشاء المجلس، أضحت هذه الهيئة أحد العناصر الأساسية في الهيكل الدولي لحقوق الإنسان المطالب بدعم تطوير التعاون البناء بين الدول في هذا المجال. ويتمتع المجلس بسمات معينة تميزه بشكل إيجابي عن سلفه، لجنة حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ثمة توجه يبعث على القلق المتزايد بدأ يظهر في عمل مجلس حقوق الإنسان، لا سيما في السنوات الأخيرة. وللأسف، فإن عمل المجلس ما فتئ يتسم باستقطاب مجموعات الدول المختلفة، مما يجعل من الصعب إجراء مناقشة بناءة ومفيدة حول مسائل حقوق الإنسان. وهناك شعور بالقلق إزاء الممارسة المستمرة للعديد من الدول ومجموعات البلدان لاستخدام حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي وفرض منظومات قيم أجنبية بدون أن تؤخذ الخصائص التاريخية والاقتصادية والاجتماعية – السياسية الوطنية للدول في الاعتبار.

وما زلنا نرى محاولات لتقسيم الدول إلى فئتين – الرديئة والجيدة، الطلاب والممتحنون – مما يقوض الطابع الحكومي الدولي للمجلس. ويتناقض هذا النهج بشكل أساسي مع الغرض الأولي للمجلس باعتباره هيئة منشأة لتنمية الحوار والتعاون. فلا بد أن يعمل المجلس لمصلحة جميع الدول الأعضاء دون استثناء وألا يعطي أفضلية لاحتياجات أي دولة واحدة بعينها.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نسترعي الانتباه إلى المبادئ الأساسية لمجلس حقوق الإنسان: العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. ونحن مقتنعون تماما أنه ما لم يتم احترام هذه المبادئ، لا يمكننا التشجيع على حوار وتعاون دوليين وبناءين حقيقين، قائمين على الاحترام المتبادل من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيكون مآل عمل المجلس ككل إلى الفشل. ويجب علينا أن ندرك أن المسؤولية الأولى عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول نفسها وأن مهمة المجتمع الدولي الأساسية تكمن في تزويدها بالمساعدة التقنية التي تركز على النتائج.

ومن أهم وظائف المجلس، وفقا لأحكام القرار ٢٥١/٦٠، إجراء الاستعراض الدوري الشامل لأوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. وقد دعمت روسيا إنشاء هذا الإجراء على أمل أن يساعد القيام بهذا الاستعراض على أساس من المساواة والاحترام المتبادل على تقليل المواجهة بين الدول في مناقشة حقوق الإنسان. ونحن مقتنعون بأن الاستعراض الدوري الشامل يجب أن يحل في المستقبل إلى حد كبير محل الممارسة التي فقدت مصداقيتها والمتمثلة في القرارات غير المتوازنة والمسيسة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في كل بلد على حدة. ويتمتع إجراء الاستعراض بإمكانيات كبيرة، ولكنها لا يمكن أن تتحقق ما لم توجد عالمية حقيقية، لا استثناء فيها ولا إعفاء من القواعد العامة.

ومن أهم الأدوات التي يمكن للمجلس أن يستخدمها لتنفيذ ولايته نظام الإجراءات الخاصة، وهو إرث للجنة حقوق الإنسان. ومن دواعي الأسف أن نظام الإجراءات الخاصة، إلى جانب بعض مزاياه، يعاني من بعض نقاط الضعف، التي وجه لها انتقاد له ما يبرره. ومن المهم أن يتحرك أداء آليات حقوق الإنسان في المستقبل نحو التخلص من الطابع السياسي. ويمكن ضمان ذلك بالاحترام الثابت في الإجراءات الخاصة، وهو مبدأ اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة الثانية والستين في القرار ٢١٩/٦٢، الذي حدد مدونة لقواعد السلوك بشأن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بموضوع التعاون بين مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان، نرى أهمية جوهرية للمتابعة الدقيقة لأحكام القرارين ١٤١/٤٨ و ٢٥١/٦٠، التي تحدد بوضوح مكان ودور المفوض السامي والمفوضية من هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونرى أن تركز المفوضية في عملها على تعزيز الحوار والتعاون مع الدول من أجل تقديم المساعدة لها في ضمان حقوق الإنسان والحريات.

وفي هذا الصدد، نقترح أن يستعرض مجلس حقوق الإنسان الآليات الهامة من قبيل خطة المفوضية للإدارة الاستراتيجية

لفترة السنتين قبل عرضها على الجمعية العامة. غير أننا ينبغي أن نجري حوارا حقيقي بين الدول الأعضاء بدلا من أن يكون لدينا مجرد آلية لجمع وجهات النظر، كما حدث هذا العام. وهذا من شأنه أن يسمح للمفوض السامي بالحصول على صورة أوضح للاحتياجات الراهنة للدول المختلفة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبذلك يمكن للمفوضية أن تصمم عملها على نحو محدد الأهداف بشكل أكبر.

ولضمان أن تصبح حقوق الإنسان عنصرا حقيقيا في حياة الجميع، ليس من المهم فقط إدراك تعريفها القانوني وإنما أيضا إلقاء نظرة جديدة على البعد الأخلاقي. وينعكس هذا البعد أولا وقبل كل شيء في القيم الإنسانية التقليدية التي نمت في مجتمعاتنا على مدى آلاف السنين وتنعكس في الأديان والثقافات والعادات. وأشير بذلك إلى القيم التقليدية مثل الكرامة والمسؤولية والحرية والعمل والأسرة والاحترام المتبادل. فيجب أن تشكل هذه المبادئ الأخلاقية أساس الحياة الاجتماعية وأن تصبح الرابط الذي يربط الدول والشعوب والفئات العرقية. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا احترمت القيم التقليدية في العلاقة بين حقوق الإنسان والقيم الإنسانية التقليدية، فإنها ستعزز احترام حقوق الإنسان والتمتع بها على نطاق عالمي. ونعتقد أن المناقشة التي بدأتها روسيا في مجلس حقوق الإنسان تمثل نقطة انطلاق ممتازة في هذا الموضوع.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): نرحب برئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة لورا دوبوي لاسير، ونؤكد لها مجددا عزمنا استمرار التعاون البناء معها، لضمان الوصول إلى معاملة جيدة لجميع حقوق الإنسان، معاملة منصفة وعادلة وعلى قدم المساواة وبالقدر نفسه من الاهتمام، بعيدا عن الوقوع في أفانين وأحابيل التسييس وازدواجية المعايير التي تهدر الكثير من منجزاتنا، سواء في نيويورك أو في جنيف.

لقد شارك بلدي بفعالية في إنشاء مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وفي الأنشطة التوافقية التي أدت إلى إنشاء المجلس. لذلك، فإن كل ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان هو أمر يصب في صلب السياسة الخارجية السورية.

لقد اطلعنا على تقرير المجلس (A/67/53) وقرأناه باهتمام لما تضمن وتطرق إليه من مواضيع بالغة الأهمية، وعلى الأخص ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة في كل من الجولان السوري والأراضي الفلسطينية.

وبعد مرور حوالي خمسة وأربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي الجائر للجولان السوري، ورغم مطالبة المجلس لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بكافة هيئاتها ووكالاتها ومن بينها، بطبيعة الحال، مجلس حقوق الإنسان، فإن إسرائيل تواصل رفض الانصياع إلى تلك القرارات. وما زال مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الإسرائيليون ينعمون بالتبجح علنا بجرائمهم، بمنأى عن المساءلة والعقاب، في ظل إشارات استفهام جدية من الرأي العام الدولي حول أسباب استمرار استثنائهم من الملاحقة والمثول أمام العدالة.

ولا يسعنا إلا الإعراب عن قلقنا من المساعي التي يبذلها البعض لجعل مجلس حقوق الإنسان قطاعا خاصا وهيئة مسبقة الصنع، يعملان وفق أجندات سياسية ضيقة تخدم سياسات بعض الدول النافذة وتتناقض مع روحية إنشاء المجلس ومع ولاية مجلس حقوق الإنسان بحد ذاته. نقول ذلك، لأن البعض قد نجح، للأسف، في تسييس أعمال المجلس مجددا وفي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

وقد بدا ذلك جليا عند اعتماد قرارات يدين فيها المجلس انتهاك حقوق الإنسان في بعض الدول النامية. لكنه يتجاهل ويُغيِّب آليات معالجة حالات حقوق الإنسان وانتهاكاتها في البلدان التي تدعي أنها متقدمة، وهي بلدان تتفشى فيها العنصرية

وكره الأجانب والتمييز العرقي والتمييز ضد السكان الأصليين والمهاجرين والمعاملة المسيئة واللاإنسانية للمعتقلين واللاجئين؛ دول قامت بغزو عسكري لدول أعضاء في المنظمة الدولية وذات سيادة؛ والأهم من ذلك انتهاك الحق في التنمية من خلال التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها دول بعينها ضد شعوب البلدان النامية. والقائمة تطول.

وللأسف، فإن بعض الدول الغربية أضحى لديها مفهوما مزدوجا للإرهاب. إرهاب يقوم به غيرها ويجب محاربته عبر كل الوسائل والسبل، بل وتشدد بعض الدول على محاربته وضرورة استئصاله وإدانته. هذا هو الإرهاب الأول. أما الإرهاب الثاني، فهو إرهاب تقوم به هذه الدول الغربية نفسها، وهو إرهاب مقبول يمكن السكوت عنه والدفاع عنه. وهذه سابقة تمييزية خطيرة، ونقطة سوداء في أداء مجلس حقوق الإنسان وفي منطق العلاقات الدولية.

وأود أن أضرب على ذلك مثلا حقيقيا جرى في مصر عام ١٩٠٦. ففي قرية صغيرة تدعى دنشواي، أراد بعض جنود وضباط الاحتلال البريطاني آنذاك أن يقوموا برحلة صيد، فتعدوا على حرمات النساء في تلك القرية المصرية. وثار أهل القرية ضد أولئك الزوار غير المرغوب فيهم، وسقط العديد من الضحايا، من بينهم ضابط بريطاني. وكانت نتيجة ذلك أن نظم الاحتلال البريطاني محاكمة ميدانية فورية في قرية دنشواي حكمت بإعدام العشرات من أهل تلك القرية المصرية، ولذلك، تسمى بمذبحة دنشواي. وهناك شاعر مصري معروف اسمه حافظ إبراهيم، كان يعيش في تلك الفترة خلد تلك المذبحة ببيت شعر يقول: قتل إمرئ في غابة جريمة لا تغتفر، وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر.

لقد بنيت القرارات الأربعة الخاصة بسوريا في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/19/22، A/HRC/RES/19/1، وانظر A/HRC/S-19/2) على معلومات إعلامية أحادية المصدر، وصيغت فقراتها باستخدام لهجة تضليلية ولغة حاقدة غير مسبوقة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ضد سوريا، دولة وشعبا. إن تلك القرارات تتضمن إدانة طرف واحد، وهو الحكومة السورية. كما أنها لم تطالب، ولو بفقرة واحدة فقط، بوقف العنف ونزع سلاح المجموعات الإرهابية المسلحة والجلوس إلى طاولة الحوار الوطني لحل الأزمة، وفقا لأسس الحل السلمي للأزمة المبني على خطة النقاط الست وبيان جنيف ومهمة الإبراهيمي.

بل وأكثر من ذلك، فقد تجاهل القائمون على تلك القرارات، والذين يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان السوري، الإشارة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في سوريا من جراء التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وللأسف دول عربية، على الشعب السوري. كل ذلك على الرغم من أن تقرير لجنة التحقيق المستقلة (A/HRC/21/50)، المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان نفسه، أشار إلى آثار التدابير الاقتصادية على معيشة الشعب السوري. وغني عن القول إن تلك التدابير القسرية تشكل تهديدا لسيادة الدول واستقلالها، وانتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ حقوق الإنسان.

وهنا، لا يسعني إلا القول إنه من المؤسف والمعيب أن تكون جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي هما أول من فرض مثل هذه العقوبات اللاإنسانية التي تتعدى على حقوق الإنسان السوري. كما أنه من المعيب ألا يقدم العديد من الدول الغنية ماليا في هاتين المنظمتين، جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، دولارا واحدا لمساعدة الشعب السوري، في حين تقدم تلك الدول وهاتين المنظمتين ملايين الدولارات للمرتزقة الإرهابيين وعناصر القاعدة لسفك دماء الأبرياء في سوريا وتدمير الدولة السورية.

بالأمس، نشرت صحيفة التليغراف البريطانية مقالا مهما عن طبيب بريطاني يدعى شاجول إسلام. قرر هذا الطبيب أن الجهاد في سوريا يناسبه، فترك الطب في بريطانيا وذهب يجاهد في سوريا. الصحيفة البريطانية وصفت هذا الطبيب قائلة إنه طبيب في النهار، وإرهابي في الليل في سوريا. وما زال هناك من يصر على أنه لا يوجد إرهاب في سوريا. لا توجد جماعات مسلحة، ولا يوجد سفن تأتي من ليبيا محملة بالأسلحة بتمويل قطري وتسهيلات عملياتية تركية إلى سوريا لقتل الشعب السوري.

إن بلادي تعاني من أزمة إنسانية باتت أسبابها معروفة، فالإرهاب ضرب بلادي من خلال الانتهاكات الممنهجة التي ينفذها أفراد الجماعات الإرهابية المسلحة الممولة والمدعومة من الخارج، إذ أن مسألة الدعم الخارجي للمجموعات المسلحة ودورها الأساسي فيما يجري في سوريا أصبحت أمورا مثبتة وواضحة، وهي في عهدة مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لمجلس حقوق الإنسان.

لقد قدمت حكومة بلادي جميع أشكال التعاون المتاحة من أجل التوصل إلى حل للأزمة الإنسانية وتدهور الأوضاع الاقتصادية. فقد استقبلت دمشق، ولا تزال تستقبل، وفودا من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ووفودا دولية عديدة أخرى، سياسية وروحية وإعلامية.

ووافقت بلادي على خطة الاستجابة المنقحة. كما أنها منحت الإذن للمزيد من المنظمات غير الحكومية للمشاركة في خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وتمنح تأشيرات الدخول للعاملين في المجال الإنساني، كما تمنح التراخيص للزيارات الميدانية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، إلى العديد من المناطق داخل سوريا دون تأخير، مع تبسيط الإجراءات الإدارية.

وشاركنا كما تعرفون، وتعرف رئيسة مجلس حقوق الإنسان مشاركة بناءة في ستة اجتماعات للمنتدى الإنساني عقدت بشأن سوريا في جنيف.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا زالت الدول المعروفة والداعمة للإرهاب في بلادي تسعى إلى شيطنة الحكومة السورية وإظهارها بكل بساطة بمظهر القاتل لشعبها، مع تغييب كامل لوجود الجماعات المسلحة الإرهابية في سوريا، ومع تغييب كامل لواجب الحكومة السورية في التصدي لتلك الجماعات الإرهابية ولمن يقف وراءها! وأود التشديد هنا على أن حل الأزمة الإنسانية في سوريا لا يتم من خلال التحامل السياسي الذي تمارسه دول أعضاء في المجلس لتصفية حسابات قديمة جديدة مع سوريا، ولا يتم من خلال إذكاء نار الفتنة وتمويل وإيواء المسلحين الإرهابيين ودفعهم لارتكاب مجازر وتفجيرات إرهابية بحق المدنيين السوريين، وإنما يكون من خلال التقيد بمبادئ تقديم المساعدات الإنسانية، وأولها القرار ١٨٢/٤٦، الذي حدد آليات وشروط تقديم المساعدات الإنسانية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما يتم ذلك من خلال توفر الإرادة السياسية لدى الدول والهيئات المانحة لتقديم ما وعدت بتقديمه من مساعدات، ولوقف سياسة فرض التدابير الاقتصادية الأحادية.

إن قرارات المجلس المسيسة أساءت وستسيء إلى الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى مجلس لحقوق الإنسان يعامل جميع انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم بمعايير واضحة تنطبق على الجميع من دون تمييز. إن تلك القرارات ستعيق الدور الموضوعي الذي تلعبه أطراف دولية لوضع حد للأزمة في سوريا، بل إنها تشجع على التصلب في رفض الحوار الوطني، ومتابعة العنف المسلح والقتل وسفك الدماء. وتعيق كل بوادر التعاون والانفتاح التي أبدتها سوريا مؤخرا مع اللجان الدولية.

وأخيرا، نحن نتمنى أن نرى السيدة لاسير تتدخل بثقلها المعنوي الهام الذي نقدره ونحترمه، لتطالب الدول المتورطة في إيواء وتسليح ودعم وتمويل المجموعات المسلحة بوقف ما تقوم به بحق الشعب السوري، كل الشعب السوري وكل الدولة السورية وكل المجتمع السوري. إذ تتحمل هذه الدول مسؤولية ترويع المواطنين السوريين وتحريضهم على مغادرة منازلهم وتحويلهم إلى لاجئين من خلال أدواتها المتمثلة في المجموعات الإرهابية المسلحة، وذلك لزعزعة استقرار البلاد وخلخلة تماسك شعبها وخلق مشكلة إنسانية مسبقة الصنع، ترمي إلى تشويه سوريا والإساءة لرصيدها الدولي، شعبا ودولة.

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتناننا للسفيرة لورا دوبوي لاسير، رئيسو مجلس حقوق الإنسان، لتقديمها تقرير المجلس (A/67/53). وكما نرى من التقرير، لقد بذل المجلس في الآونة الأخيرة جهودا متواصلة للتصدي للعديد من الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وقد تم تسليط الضوء في مناسبات كثيرة على أن حقوق الإنسان مترابطة على نحو متزايد مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتعزيز الديمقراطية وغيرها من الإنجازات الأخرى. ويتفق وفد بلادي مع هذا الرأي تماما. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية الإجراءات التي يتخذها المجلس، والإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وأن أؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المجلس لإنجاز ولايته.

واليوم نشهد مسعى دوليا غير مسبوق من أجل التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان. وكما نعلم جميعا، فقد أكد قادتنا مجددا التزامهم القوي بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/67/PV.3). وثمة سجل رائع من الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها، فضلا عن إنشاء جهاز وطني لحقوق الإنسان في بلدان كثيرة. ورغم ذلك، لا يزال العديد من التحديات لحقوق الإنسان مستمرا، ومنها الفقر والتمييز والتعصب الديني، والصراعات المسلحة، وتدفقات اللاجئين، وحالات الإعدام التعسفي، وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الواسعة الانتشار. ومن أحدث الأمثلة على ذلك الصراع الدائر في سوريا، ونتائجه المدمرة بالنسبة للمدنيين.

وتلك التحديات تدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق سياسات سليمة على الصعيد الوطني والعمل على تعزيز التعاون على الصعيد الدولي. علاوة على ذلك، تحتاج الدول المعنية إلى مزيد من الدعم الحقيقي من المجتمع الدولي لمعالجة هذه القضايا من خلال تعزيز المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي تهدف إلى بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ في هذا الصدد أن المجلس قد قطع شوطا كبيرا صوب دعم الدول في تنفيذ التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بعملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

وقد شاركت منغوليا بنشاط، على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، في تنفيذ عملية إصلاح قانوني واسعة ترمي إلى جعل القوانين الوطنية متماشية مع المعايير الدولية. ومن ثم تتخذ منغوليا تدابير متأنية لتعديل التشريعات القائمة بهدف إلغاء عقوبة الإعدام في القانون والممارسة.

وتعلق منغوليا أهمية كبرى، من بين أمور أخرى، على تنفيذ التزامها بتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وهكذا تم استعراض التقرير الوطني الأول لحقوق الإنسان في منغوليا في عام ٢٠١٠ في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية فريدة لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ولقد أظهرنا الدعم المستمر للإجراءات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، زارت مجموعة مستقلة من الخبراء المعينين من قبل مجلس حقوق الإنسان منغوليا لدراسة آثار النشاط التجاري على حقوق الإنسان في منغوليا. ويسرني أن أشير إلى أنها كانت أول بعثة قطرية يقوم بها الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان منذ إنشائه في حزيران/يونيه ٢٠١١. وتعلق حكومة بلدي أهمية خاصة على مسألة دراسة ما للأعمال التجارية من آثار على حقوق الإنسان لشعبها ومعالجة هذه الآثار. وبناء على ذلك، جرى التأكيد على حقوق الإنسان في خطة عمل الحكومة الجديدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

ومن دواعي الاغتباط أن أنوه إلى أن الفريق العامل لم يكتف بالتركيز على تحديد الآثار السلبية، بل ركز أيضا على الآثار الإيجابية التي يمكن أن تكون للأنشطة التجارية على مجموعة حقوق الإنسان برمتها، من خلق فرص العمل إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي. وكما أبرزت السيدة مارغريت جنغك، وهي عضو في الفريق العامل، في بيانها الذي تلخص فيه عمل البعثة، فإن التحدي الرئيسي بالنسبة لأي بلد، وخاصة البلدان التي تشهد تنمية اقتصادية سريعة مثل منغوليا، يتمثل في تعظيم هذه الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية، في الوقت ذاته.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا للفريق العامل لما خرج به من نتائج وتوصيات هامة.

وأنا واثق من أنه سيوجه الاهتمام الواجب لتلك التوصيات ومن أن الحكومة والشركات في منغوليا ستتخذ الإجراءات اللازمة بشأن كل منها. ونتطلع أيضا إلى أن نتلقى قريبا التقرير النهائي للفريق العامل، الذي يتوقع تقديمه إلى المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي بمواصلة التعاون مع المجلس، كما عبر عن ذلك وزير خارجيتنا خلال اجتماعه مع رئيس المجلس في تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. وكما تعلم الجمعية جيدا، فإن منغوليا، رغبة منها في تقديم مساهمة فعالة في أعمال المجلس، تقدمت لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٥. ولدي أمل كبير في أن نوفق في مساعينا، بدعم من الدول الأعضاء الزميلة.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر السفيرة لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على تقديمها التقرير السنوي للمجلس (A/67/53). ونعرب عن تقديرنا لإدارتها القديرة في دفع أعمال المجلس قدما للأمام خلال العام الماضي. ونرحب بهذه الفرصة للتفاعل معها وطرح وجهات نظرنا بشأن أنشطة المجلس.

وكانت لدى وفدي وما زالت توقعات كبيرة لمجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المكرسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فالمجلس، بما له من أجهزة مؤسسية مثل آلية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بالشكاوى، هو بحق في وضع يمكنه من المساهمة في إدخال تحسينات ملموسة على التمتع بحقوق الإنسان.

وقد قصد أسلافنا من إنشاء المجلس أن يؤذنوا ببدء حقبة جديدة في خطاب حقوق الإنسان وأن يدخلوا ثقافة جديدة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع حقوق الإنسان. ويساورنا القلق إزاء ما جاءت به الأنباء من تزايد الاستقطاب في المجلس. فليست تلك بادرة جيدة. وما لم نبتعد عن هذا المسار ونبحث عن الاحترام والتفاهم المتبادلين، قد تفقد هذه الهيئة عاجلا مصداقيتها كسابقتها، لجنة حقوق الإنسان.

ومن المهم أن يحظى المجلس بالرعاية بوصفه منتدى لتعزيز الحوار والتعاون بدلا من الانقسام والمواجهة. وينبغي أن نركز الجهود على جعل آليات حقوق الإنسان أكثر شفافية وقابلية للمساءلة وتوازنا حتى يمكن إحداث تغيير حقيقي في مجال حماية حقوق الإنسان. وكما قال الأمين العام بان كي مون، ينبغي أن يتمكن جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من التطلع إلى مجلس حقوق الإنسان باعتباره منتدى ونقطة انطلاق للعمل.

وقد مثل إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل واحدة من أهم الابتكارات في مجال حقوق الإنسان. وتكمن أكبر قوة لها في عالميتها، إذ تخضع جميع البلدان للتدقيق من حانبها بغض النظر عن منطقتها أو حجمها أو نفوذها. وتهدف آلية المراجعة من قبل النظراء هذه إلى تهيئة بيئة من الثقة المتبادلة والتفاهم. وإذا تمكنا من استغلال كامل إمكانات الآلية، فقد تغير ثقافة الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان. ومع بدء الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، نتوقع أن تتطور لتصبح آلية أكثر جدوى وفعالية حتى نتمكن في نهاية المطاف من التخلص من التعريض والفضح من خلال الآليات الخلافية الخاصة ببلدان معينة.

ويعرب وفدنا عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن نظام الإجراءات الخاصة مهم لضمان فعالية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الوجه السليم. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى إجراءات التعيين المبسطة للمكلفين بولايات. وعملية الاختيار قابلة للمزيد من التحسين، في جملة أمور، من خلال كفاءة التوعية والتحديث الدوري للقائمة. وبتطبيق مدونة قواعد السلوك، نعتقد أن الإجراءات الخاصة هي على المسار الصحيح لكسب الشرعية الأكبر التي تفتقدها. ومع ذلك، ما زالت هناك تقارير عن عدم الامتثال للمدونة، التي صيغت بدقة بالغة واعتمدت بالإجماع في مجلس حقوق الإنسان. ونؤكد على الأهمية البالغة لالتزام المكلفين بالولايات بمدونة السلوك وبقائهم ضمن اختصاص كل منهم تحقيقا لحسن أداء الإجراء ومصداقيته.

وفيما يتعلق بإنشاء ولايات جديدة، ينبغي أن يحرص المجلس على تجنب الانتشار الذي لا لزوم له لمجموعة معينة من مجالات الحقوق أو المجالات المواضيعية أو تعليق أهمية مفرطة عليها. وإجمالا، ينبغي أن يوجد توازن بين المجموعتين الرئيسيتين من الحقوق. وينبغي أن يتجنب المجلس أيضا إقحام القضايا المثيرة للجدل أو الأعراف التي لا تتمتع بقبول عالمي من خلال أي ثغرات.

ولا تزال إحدى القضايا ممثلة في العلاقة بين مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان. ونحن نولي أهمية كبيرة لموقف المفوضة السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فقد اضطلع المفوضون السامون، على مر السنين، بدور هام في الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونؤيد عدم التدخل في أنشطتها. غير أنه، كما هو الحال في الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تكون لمجلس حقوق الإنسان مسؤولية إشرافية. وينبغي النظر في هذه المسألة في الوقت المناسب.

وينظم المجلس عددا متزايدا من الدورات الخاصة للتعامل مع حالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك فقد ظلت هذه المبادرة حتى الآن تركز على الأوضاع القطرية. فثمة قضايا موضوعية حرجة تستحق اهتماما عاجلا. وكان لدينا دورة واحدة من هذا القبيل عن أثر الأزمة المالية على حقوق الإنسان منذ حوالي السنتين. وينبغي أن تعقد دورات أخرى كثيرة كهذه بشأن القضايا المعاصرة الهامة. ويمكن أن أذكر، على سبيل المثال، التحريض على الكراهية على شبكة الإنترنت. وتوجد حاجة ملحة لمعالجة هذه التطورات قبل

أن تخلق المزيد من الانقسامات في المجتمع وتولد المزيد من التعصب والكراهية.

وكلما استمر عبء أعمال المجلس في التزايد، لا يمكننا ولا ينبغي أن نتجاهل احتياجاته المالية. ومن المؤسف أن المجلس لا يتلقى ما يكفي من المال ليعمل بشكل صحيح. وتعاني آلية كالاستعراض الدوري الشامل بسبب عدم كفاية اعتمادات الميزانية لخدمات الترجمة. فإذا أردنا أن نراه يعمل كهيئة قوية، علينا أن نضمن توافر الوسائل المطلوبة تحت تصرفه. ونحث الجمعية العامة على أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في المسائل الخاصة بالميزانية في اللجان ذات الصلة.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة لورا دوبوي لاسير، على التقرير عن أعمال المجلس (A/67/53) وعلى إحاطتها الإعلامية. ونؤكد مجددا تأييدنا غير المشروط للهيئة الرئيسية في المنظمة المكرسة لحقوق الإنسان.

واليوم ننظر في مضمون التقرير المقدم عملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في القرار ٦٥/٢٨١. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، نشكر رئيس اللجنة الثالثة على تفاديه عقد اجتماعات اللجنة بالتزامن مع اجتماعات الجمعية العامة، ونشجع على مواصلة هذه الممارسة.

ويتناسب عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع التحديات التي يواجهها المجلس. وهذا ينبغي أن يستمر وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي لنا أن نلبي احتياجاته المالية، في جملة أمور أخرى. وكان الاختتام الناجح للدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل إنجازا هاما. ونحن نشجع جميع الدول على المشاركة في الدورة الثانية بنفس الحماس والالتزام على أعلى المستويات بتنفيذ توصياته. ويلزم البحث عن توصيات أكثر تحديدا وعملية والتماس آليات للتعاون على بناء القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذها.

لقد كانت كوستاريكا عضوا في مجلس حقوق الإنسان منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. ومن هذا االموقع الذي يحمل دون شك مسؤولية كبيرة نخاطب هذا الاجتماع. ويتعاون بلدنا بنشاط، داخل المجلس وخارجه، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس والحوار البناء والتعاون.

وتعمل كوستاريكا بنشاط ضمن المجموعات الأقاليمية وتسعى لبناء الجسور والمساهمة في التنفيذ الفعال للمقررات والقرارات الصادرة عن المجلس. وبالعمل مع البلدان الأخرى ومن خلال الحوار والمفاوضات على المدى الطويل، نركز بشكل خاص على مجالات مثل التثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان والعلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والبيئة.

وكجزء من مجموعة من البلدان المماثلة لنا في التفكير، تمكنا من التوصل إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان والمرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، في الدورة الحادية والعشرين، التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، قدمنا قرارا جديدا وناجحا لمتابعة البرنامج (A/HRC/RES/21/14). واشترك ٨٥ وفدا في تقديم القرار واتخذ بتوافق الآراء.

وخلال الدورة التاسعة عشرة، توصلنا إلى توافق في الآراء في المجلس بشأن إنشاء منصب الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (انظر A/HRC/RES/19/10).

وسعينا أيضا للمساهمة، بصفتنا نترأس فريق المجلس المعني بالحالات، وعلى وجه التحديد من خلال السفير كريستيان غيرميه – فرنانديز، لتعزيز المشاركة المتجددة من الأعضاء وإيجاد مزيد من المصداقية والفعالية في تلك الهيئة.

ومن أولويات مجلسنا الأخرى تعزيز حق الإنسان في السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على القرار الذي اتخذ في الدورة العشرين بإنشاء فريق عامل للتفاوض تدريجيا بشأن مشروع إعلان في هذا الموضوع (A/HRC/RES/20/15). ويكتسي تدوين هذه المبادرة أهمية كبيرة لنا، بصفتنا بلدا بلا جيش، يعتمد في وجوده ذاته على حسن أداء النظام المتعدد الأطراف.

وليس التزامنا بقضية حقوق الإنسان مجرد عنصر أساسي في سياستنا الخارجية، فله أيضا جذور عميقة في هويتنا وممارساتنا الوطنية. فقد كان لدينا التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانا لكل من البنين والبنات منذ عام ١٨٦٩. وألغينا عقوبة الإعدام في عام ١٨٨٢ وجيشنا في عام ١٩٤٩. ونستمر في اتباع هذا التقليد التاريخي فنستثمر استثمارات كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت كوستاريكا أول بلد يوقع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقمنا بدور رئيسي في إنشاء مفوضية حقوق الإنسان وفي اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

وفي الآونة الأخيرة، نعمل بشكل بناء وفعال في جنيف ونيويورك في عملية الاستعراض التي يجريها مجلس حقوق الإنسان والعملية الرامية إلى تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقد وجهنا دعوة مفتوحة إلى جميع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ونبدي استعدادنا ورغبتنا في التعاون بفعالية مع آليات حقوق الإنسان.

وتود كوستاريكا أن تواصل التعاون البناء مع عمل المجلس، وقدمت لذلك ترشيحها ليعاد انتخابها لعضويته للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. ونحن ملتزمون بالبقاء منفتحين للحوار وبالشفافية فيما يتعلق أعمالنا في تلك الهيئة.

السيد ساربر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السيدة لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، لكونها معنا هنا اليوم ولعرضها تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/67/53) إلى الجمعية العامة لهذه الدورة.

ونحيط علما بعدد من المعالم الهامة التي تحققت في أعقاب سنة حافلة بالأحداث ومثمرة للغاية بالنسبة للمجلس ونرحب بالدور القيادي الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان بشأن أكثر المسائل المعروضة على المجتمع الدولي إلحاحا واستعجالا، وأخفقت فيها أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بصادق التهنئة لجميع الدول الأعضاء التي انتخبت مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. وتتطلع ملديف إلى العمل بشكل وثيق مع تلك الوفود في جنيف بطريقة بناءة بشأن جميع المسائل المعروضة على المجلس عندما تشغل مقاعدها.

وقد واصلت ملديف، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، القيام بدور نشيط في دعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الساحة الدولية وكذلك على الصعيد الداخلي. وسوف نستمر في العمل داخل المجلس مع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل ضمان احترام القيم العالمية المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق الأساسية من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومنذ تولي ملديف مقعدها في المجلس في عام ٢٠١٠، وهي تتعاون مع جميع الوفود في العديد من القضايا التي اعتبرناها هامة في الأداء الفعال لأجهزة حقوق الإنسان الدولية. وفي آذار/مارس، خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس، قدمت ملديف، إلى جانب مع مجموعة أساسية من البلدان، مشروع قرار بعنوان ”حقوق الإنسان والبيئة“ (A/HRC/RES/19/10)،

ينشئ جهة مكلفة بولاية خاصة للنظر في العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. ونرى أن ثمة ارتباطا وثيقا بين حماية البيئة وحقوق الإنسان، ونأمل أن يؤدي عمل الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والبيئة الى تفعيل المصالح الجوهرية للدول الأعضاء على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بشأن هذه المسألة الهامة.

كما عملت ملديف مع مجموعة عبر إقليمية من البلدان على إنشاء صندوق استئماني للتبرعات لدعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز وتحسين قدرات البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تشجيعها على المشاركة الفعالة في أعمال المجلس. والقرار (A/HRC/RES/19/26)، الذي شارك في تقديمه ١١٣ عضوا، ويحظى بدعم واسع النطاق عبر الأقاليم، يحدد ولاية قوية لتشجيع الوفود الصغيرة على المشاركة بفعالية ونشاط أكبر في العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار المتعلق بأمور حقوق الإنسان. وكانت المبادرة مهمة أيضا لعدد من الوفود التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في جنيف. إذ أتاحت لها آلية يمكن من خلالها تسهيل مساهماتها في المجلس، وأيدت مبدأ المشاركة العالمية في جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وخلال الدورة الحادية والعشرين للمجلس، في أيلول/سبتمبر، واصلت ملديف، إلى جانب عدد من الشركاء الرئيسيين الآخرين، دعم المبادرة بشأن الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات. ويركز قرار هذا العام (A/HRC/RES/21/16) على دور المجتمع المدني في تعزيز حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت نفس المجموعة من البلدان ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ونعتقد أن هذا إنجاز كبير على الصعيد عبر الإقليمي في ضوء الربيع العربي والجهود الجارية لتعزيز حقوق الإنسان من قبل الأعضاء لإضافة قيمة إلى التغييرات الثورية على أرض الواقع.

وعلى الصعيد المحلي، تنخرط ملديف حاليا في عملية لتوطيد دعائم إطارها المؤسسي الديمقراطي المشكل حديثا.

وبينما يواجه البلد عددا من التحديات في هذا المسعى، فقد تم التأكيد على أكثر التدابير إلحاحا، مثل تعزيز إقامة العدل، وتعزيز المؤسسات المستقلة وآليات الرقابة، وتحسين قدرات وكالات إنفاذ القوانين. وتهدف هذه الإصلاحات إلى ضمان الفعالية في إعمال حقوق الإنسان والمزيد من الحريات، على النحو المنصوص عليه بموجب دستور ملديف.

وقد كان مجلس حقوق الإنسان، في رأينا، ناجحا إلى حد كبير ويمثل قوة من أجل الخير. فما أكثر ما شهدنا سياسة الدبلوماسية في الآونة الأخيرة تعيق عمل هيئات الأمم المتحدة ولا تولي سوى قدر ضئيل أو معدوم من الاهتمام للحقوق الأساسية للأشخاص العاديين، الذين يقع عليها التزام بحمايتهم. وافتقار مجلس الأمن إلى توافق الآراء وعجز المجلس هما من أمثلة ذلك التي تدل على أن الأعضاء يحتاجون إلى بذل المزيد من الجهد في العمل معا للتغلب على خلافاتهم.

ونرى أن عمل مجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية جدير بالثناء، وستواصل ملديف تقديم الدعم بقوة لآليات المجلس التي ترمي إلى إجراء تحقيق مستقل في الفظائع المرتكبة في بعض البلدان، ولا سيما في أزمنة عصيبة كهذه، وذلك بهدف تمكين العمليات الشفافة والمفتوحة والشاملة التي من شأنها أن تدعم بفعالية المبادئ الأساسية التي من أجلها كان إنشاء مجلس حقوق الإنسان في المقام الأول.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، ستواصل ملديف تأييدها لإقامة دولة فلسطين المستقلة، التي تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع دولة إسرائيل. غير أنه ما زلنا يساورنا بالغ القلق إزاء الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل ظروف مروعة في الأراضي المحتلة.

وفي الختام، تتطلع ملديف إلى عام من النشاط في المجلس، ونود أن نرى تركيزا مستمرا على الوضع في الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نرى مشاركة فعالة من جميع الدول الأعضاء في عمل المجلس، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

وتعلق ملديف أهمية كبيرة على النهوض بالمرأة وتعزيز وحماية حقوق الطفل. وخلال عضويتنا في المجلس حتى الآن، كانت ملديف من المؤيدين بقوة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وقد دعمت المبادرات المختلفة في المجلس التي من شأنها أن تزيد من تعزيز وتحسين الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان محليا وعالميا.

السيد الباهي (السودان): في البدء، يتقدم وفد بلادي بالشكر والتقدير للسفيرة لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على بيانها الضافي الذي تلته أمام هذه اللجنة، والبيان الذي ستلقيه أمام اللجنة الثالثة، توافقا مع القرار ذي الصلة ٢٨١/٦٥. ونتمنى لها التوفيق والسداد في الاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب.

لقد مثل قيام مجلس حقوق الإنسان منذ ميلاده قبل ست سنوات إنجازا هاما في عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة المتفرعة عنها في معالجة قضايا حقوق الإنسان على أساس من المساواة بين جميع الدول الأعضاء، فيما عرف بآلية الاستعراض الدوري الشامل، الذي تخضع له جميع الدول دون استثناء. كما يقدم المجلس المشورة على أساس ولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، من خلال آلية الإجراءات الخاصة، التي يمكن أن تقدم عملا جليلا إذا مارس المكلفون بولايات عملهم بحياد وبعيدا عن التسييس أو الانتقائية، حسب نص وروح الولايات المناطة بهم ومدونة قواعد السلوك، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٥ وأكد عليها في قراره الآخر ١١/١١ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

تأكيدا لتعاون السودان مع آليات حقوق الإنسان القائمة، يسعدني أن أنقل إليكم أن السودان قد قدم تقريره الأول أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف العام الماضي وقبل بتوصياتها، بل وأنشأ آلية خاصة لتنفيذ هذه التوصيات، وهي لجنة قومية عليا تحت إشراف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يعتبر أعلى جهة حكومية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان. وقد لاقت هذه التطورات الإيجابية التي حواها التقرير، بجانب توقيع السودان على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها، لاقت هذه التطورات الاستحسان والترحيب من مجلس حقوق الإنسان. ويؤكد وفد بلادي مرة أخرى استعداده للالتزام بتنفيذ وتطبيق جميع التوصيات التي وردت في الاستعراض.

إن قرار مجلس حقوق الإنسان المتخذ إبان دورة انعقاده الأخيرة، الذي قضى بالاجماع بتمديد ولاية الخبير المستقل لتقديم المساعدات الفنية للسودان في مجال حقوق الإنسان، تحت البند ١٠ من جدول الأعمال، يمثل اعترافا من المجلس بالتطور الإيجابي في أوضاع حالة حقوق الإنسان في السودان، ويبين بجلاء مجهودات الحكومة السودانية في إعلاء وحماية حقوق الإنسان. وإذ يعرب وفد بلادي عن ترحيبه بقرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بولاية الخبير المستقل ليرجو أن يضيف إلى هذا الإنجاز التأكيد على اكتمال تشكيل المفوضية القومية لحقوق الإنسان على أساس مبادئ باريس. وقد وضعت هذه المفوضية خلال عمرها القصير الذي لم يتعد الخمسة شهورخطة عمل متكاملة للمساهمة في حماية وترقية حقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع كافة الشركاء الوطنيين والدوليين.

بجانب ذلك، فقد انتظمت بلادي عددا من التطورات الإيجابية التي ستسهم بلا شك في تعزيز وترقية حقوق الإنسان

في السودان. ومن ذلك تدشين السلطة الانتقالية لدارفور كثمرة من ثمار اتفاقية الدوحة لسلام دارفور، برعاية قطرية كريمة، وإنشاء المحكمة الخاصة لجرائم دارفور، وتعيين مدع عام لها.

وقبلت الحكومة بجانب ذلك بالمبادرة الثلاثية في الشأن الإنساني في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وشرعت مع الشركاء الثلاثة في تنفيذها. ومرت الحكومة بجانب ذلك إلى الجانب الاقتصادي في الولايتين لتمديد الرقعة الزراعية. وقد قطع هذا الإنجاز في ولاية النيل الأزرق على وجه الخصوص شوطا بعيدا، وذلك باكتمال تعلية خزان الروصيرص.

وفي أبيي، فقد اكتمل نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وجاء توقيع اتفاقيات التعاون التسع الأخيرة مع حكومة دولة جنوب السودان الشقيقة كخير ختام لهذه الإنجازات.

وختاما، يدعو وفد بلادي إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة من قبل المجلس، التي تمكن مفوضية حقوق الإنسان من القيام بواجبها تجاه تأمين أولويات عملها، التي يأتي في مقدمتها تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذات الاهتمام الذي ظلت تلقاه الحقوق المدنية والسياسية، وللوقوف أمام محاولات استغلال الحق في حرية الرأي والتعبير للإساءة إلى الأديان والمعتقدات، أو تبرير الأعمال الحاضة على الكراهية والعنف على هذه الأسس. والمجلس مطالب بجانب ذلك بالوقوف بشدة أمام محاولات إقحام المفاهيم الخلافية التي ليس لها تعريف دولي متفق عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد بيرميو استريلا (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل على تقوية المشاركة البرلمانية مع آليات الأمم المتحدة القائمة بغية تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان. ومنذ بداية العام، تركز العمل بشكل خاص على ربط البرلمانات بشكل أوثق مع عمل مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما آليته للاستعراض الدوري العالمي.

ويرى الاتحاد أن للبرلمانات دورا بالغ الأهمية لضمان أن تزداد فعالية الاستعراض الدوري الشامل باستمرار. فالبرلمانات، من خلال وظائفها التشريعية والرقابية والمتعلقة بالميزانية، يمكن أن تسهم إسهاما مباشرا في نجاح الاستعراض. ومع ذلك، فإن دراسة أجريناها في عام ٢٠٠٩ لتقييم مدى انخراط البرلمانات في عملية الاستعراض الدوري الشامل وجدت أن الغالبية العظمى لم تكن حتى تدري بوجود الاستعراض.

ولذلك جعل الاتحاد إحدى أولوياته إذكاء الوعي بين البرلمانات بشأن الاستعراض والمساهمة التي يمكن أن تقدمها له. ومنذ بداية هذا العام، أبلغ الاتحاد البرلمانات بانتظام باقتراب الفحص لتقارير بلدانهم الوطنية. وقد بدأنا في تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات للبرلمانيين من أجل العمل على إيجاد فهم أفضل للاستعراض ولدور البرلمانات في هذا الصدد. وكجزء من هذه الجهود، نظم الاتحاد في وقت سابق من هذا الأسبوع، بالاشتراك مع أمانة الكومنولث، اجتماعا ضم أكثر من ٧٠ برلمانيا وموظفا من نحو ٣٠ بلدا. وأكد المشاركون، دون استثناء، النتائج التي توصلنا إليها في وقت سابق من أنه عندما تعلم البرلمانات عن الاستعراض الدوري الشامل، فإنها سترغب في الارتباط معه.

ويتمثل السؤال، بطبيعة الحال، في الكيفية التي يتم بها ذلك. ولا شك في أن للبرلمانات دورا رئيسيا تؤديه في المساعدة على ضمان أن تترجم توصيات الاستعراض الدوري الشامل إلى عمل على الصعيد الوطني. ومع ذلك، هل ينبغي أن تسهم البرلمانات أيضا في إعداد التقرير؟ هناك البعض ممن يقولون إنها لا ينبغي أن تفعل ذلك، لأنه حكر على السلطات

التنفيذية ولأن خلاف ذلك سيعود بالضرر على استقلال البرلمانات. ومع ذلك، يعتقد البعض الآخر أنه ليس هناك ما يمنع البرلمانات من المساهمة في التقرير ثم محاسبة الحكومات على تنفيذ توصيات الاستعراض. وأيا كان الجانب الذي يقع عليه الاختيار، يبدو أن ثمة إجماعا على ضرورة إبلاغ البرلمانات بالتقرير، كحد أدنى، وأن تتاح لها الإمكانية لمناقشته قبل إرساله إلى المجلس في جنيف.

وهل ينبغي أن يشكل أعضاء البرلمان أيضا جزءا من الوفد الرسمي المنوط به تقديم التقرير إلى المجلس؟ مرة أخرى، تختلف الآراء – إلى حد كبير لنفس الأسباب المرتبطة بمساهمات البرلمانات في عملية الصياغة. ومع ذلك، يبدو أنه لا خلاف على أن هناك ميزة كبيرة في السماح لأعضاء البرلمان، بصفة مراقب ضمن الوفد الرسمي أو غير ذلك، بحضور الحوار التفاعلي في المجلس حول الوضع في بلدانهم. وبذلك يكتسبون إلماما مباشرا بوظيفة الاستعراض ويحصلون على انطباعات مباشرة عن مدى نجاح السلطة التنفيذية في هذه العملية، ولا سيما عن كيفية ردها على الأسئلة وعن شواغل المجلس والالتزامات التي تقرر التعهد بها.

ومن الوجهة المثالية، ينبغي أن يمثل البرلمانيون الذين يحضرون دورات المجلس كلا من أحزاب الأغلبية والمعارضة في البرلمان وأن يعملوا مباشرة بقضايا حقوق الإنسان، كأعضاء اللجان البرلمانية المخصصة لحقوق الإنسان.

ويقتضي السماح للبرلمانات بالمساهمة في الاستعراض الدوري الشامل من المجلس أن يأخذ في الاعتبار جميع جوانب تلك المساهمة وأن يسعى، حيثما أمكن، إلى الترويج له في سياق مداولاته الخاصة. فعلى سبيل المثال، لا شيء يمنع المجلس من استجواب الوفود الرسمية سواء اطلع البرلمان على التقرير أو ناقشه. ومن نفس المنطلق، يمكن للمجلس أن يسأل الوفود الرسمية عما إذا كانت تعتزم بعد ذلك إبلاغ برلماناتها بتوصيات الاستعراض.

وقد قام الاتحاد هذا العام، بدعم من رئاسة مجلس حقوق الإنسان، بعدة أنشطة لزيادة الوعي بين أعضاء المجلس وفي أوساط حقوق الإنسان بوجه عام ليوضح بشكل ملموس كيف ساهمت البرلمانات بشكل مباشر في تأثير أعماله على المستوى الوطني، وبالتالي إيصال رسالة مؤداها أن المجلس يستفيد كثيرا من تعزيز المشاركة البرلمانية في أعماله. ويعتزم الاتحاد أن ينتقل بتلك المبادرات إلى المستوى التالي في عام ٢٠١٣ وأن يدعو لتنظيم حلقة نقاش في المجلس، كجزء من برنامجه الرسمي، عن مساهمة البرلمانات في الاستعراض الدوري الشامل، وبقدر أكبر، في تعزيز حقوق الإنسان، وذلك من أجل تعزيز أوجه التآزر بين المجلس والبرلمانات.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى القرار ٦٦/٢٦١، الذي اتخذته الجمعية العامة في أيار/مايو، بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، وتشجع فيه الجمعية الاتحاد على تقديم مساهمة البرلمانية في مجلس حقوق الإنسان.

وأرجو أن يكون بياني قد أظهر للجمعية تصميم الاتحاد، كدأبه دائما، على أداء دوره في ضمان مزيد من المشاركة البرلمانية في مجلس حقوق الإنسان، وبشكل أكثر تحديدا، في الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بهدف زيادة فعاليته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا بذلك إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٦٤ من جدول الأعمال.

وقد طلب أحد الممثلين أن يتكلم في ممارسة لحق الرد. وقبل أن أعطي الكلمة للممثل المذكور، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة لحق الرد مقصورة على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

والآن أعطي الكلمة لممثل البحرين.

السيدة آل خليفة (البحرين) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم في ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إمارة ليختنشتاين. وتود مملكة البحرين أن تلاحظ أن أي مراقب للتفاعل الشفاف والمشاركة الفعالة للمملكة في مجلس حقوق الإنسان، ينبغي أن يطمئن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف المكلفين بولايات إلى التزام البحرين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إن مشاركتنا بوصفنا أول دولة تخضع لعملية الاستعراض الدوري الشامل في كل من دورتيها الأولى والثانية، التي قبلنا تماما فيما يتعلق بها ٩٠ في المائة من التوصيات المقدمة في أيلول/سبتمبر، هي واقع ينبغي لأقراننا أن يرحبوا وأن يشيدوا به. وأي شك يلقي على التزامات مملكة البحرين إنما يعكس تجاهلا صارخا للجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة للوفاء بالتزاماتها الدولية.

وسوف تستمر مملكة البحرين في طريقها للإصلاح، الأمر الذي يتجلى في التقارير المختلفة لشركائنا الدوليين. وجميع هذه التقارير، كتقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، هي وثائق عامة. وندعو ممثل ليختنشتاين إلى الاطلاع على النتائج التي توصلت إليها، تخفيفا لأي مشاعر قلق تساوره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

البند ٧٥ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

مشروع قرار (A/67/L.4)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر الأعضاء بأن المناقشة بشأن البند ٧٥ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) من المقرر أن تجري يوم الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سيكون يوم الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

سننظر الآن في مشروع القرار A/67/L.4، المعنون ”الجلسات العامة للجمعية العامة المقرر عقدها في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المكرسة للنظر في البند المعنون ‘المحيطات وقانون البحار’ وللاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار“.

والآن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ صدور الوثيقة A/67/L.4، انضمت البلدان التالية أيضا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: إستونيا، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بليز، بولندا، تونغا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية تترانيا المتحدة، الدانمرك، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سورينام، فنلندا، فيجي، ليتوانيا، مدغشقر، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.4؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.4 (القرار ٦٧/٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لتدلي ببيان عقب اتخاذ القرار ٥/٦٧.

السيدة ميليكاي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تنوه بالوفود العديدة التي عملت بطريقة تعاونية ونشطة جدا للترويج للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والذي سيكون جهدا مشتركا بين العديد من الدول الأعضاء بدعم من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومكتب الشؤون القانونية. ولذلك، نود أن نشكر جميع الدول الأعضاء على تأييدها لاتخاذ القرار ٥/٦٧.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب ثلاثين عضوا في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): الدول الأعضاء الثلاثون المنتهية ولايتها في لجنة القانون التجاري الدولي هي كما يلي: الاتحاد الروسي، أرمينيا، ألمانيا، البحرين، بلغاريا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، شيلي، الصين، فرنسا، الكاميرون، كندا، لاتفيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، هندوراس، اليابان، اليونان. وتلك الدول الأعضاء مؤهلة لاعادة انتخابها مباشرة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، اعتبارا من ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، ستظل الدول التالية ممثلة في اللجنة: الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بوتسوانا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جورجيا، غابون، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، كرواتيا، كولومبيا، كينيا، موريشيوس، النمسا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، فإن تلك الدول الثلاثين غير مؤهلة للانتخاب.

تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب ٣٠ عضوا ليحلوا محل الأعضاء الذين ستنتهي فترة عضويتهم في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٣. ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ستُجرى الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين.

ومع ذلك، أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الأجهزة الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم تقديم مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء اقتراع سري؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بخصوص الترشيحات، أود أن أبلغ الأعضاء بما يلي:

بالنسبة للمقاعد السبعة من بين الدول الأفريقية، هناك سبعة مرشحين يحظون بالتأييد: زامبيا، سيراليون، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبريا، موريتانيا، ناميبيا.

وبالنسبة للمقاعد السبعة من بين دول آسيا – المحيط الهادي، هناك سبعة مرشحين يحظون بالتأييد: إندونيسيا، جمهورية كوريا، سنغافورة، الصين، الكويت، ماليزيا، اليابان.

وبالنسبة للمقاعد الأربعة من بين دول أوروبا الشرقية، فقد أيدت المجموعة: الاتحاد الروسي وأرمينيا وبلغاريا وهنغاريا.

وبالنسبة للمقاعد الخمسة من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك خمسة مرشحين يحظون بالتأييد: إكوادور وبنما والسلفادور والمكسيك وهندوراس.

وبالنسبة للمقاعد السبعة من بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، هناك ستة مرشحين يحظون بالتأييد: ألمانيا، الدانمرك، سويسرا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليونان.

ونظرا لأن عدد مرشحي المجموعات الإقليمية الخمس يساوي أو يقل من عدد المقاعد المطلوب شغلها في كل مجموعة، هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعلن انتخاب هؤلاء المرشحين لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أهنئ الدول التالية التي أعلنت الجمعية العامة انتخابها لعضوية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، بلغاريا، بنما، جمهورية كوريا، الدانمرك، زامبيا، السلفادور، سنغافورة، سويسرا، سيراليون، الصين، فرنسا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكويت، ليبريا، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، ناميبيا، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

بخصوص الشاغر المتبقي من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ستجري الجمعية العامة انتخابات بناء على إخطار من الدول الأعضاء المهتمة بالأمر من تلك المنطقة.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٠ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.